

مجلس الأمن

السنة الثالثة والسبعون

مؤقت

الجلسة **٨٣٩٧**

الثلاثاء، ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد ما جاوشو	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إثيوبيا	السيدة غوادي
	بولندا	السيد ليوتسكي
	(بوليفيا (دولة – متعددة القوميات))	السيدة كوردوبا سوريا
	بيرو	السيد ميثا – كوادرا
	السويد	السيدة شولغين نيوني
	غينيا الاستوائية	السيد إيسونو مبينغونو
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد تيمينوف
	كوت ديفوار	السيد توري
	الكويت	السيد المنيّخ
	هولندا	السيدة غريغوار فان هارين
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هيكي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

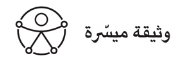
جدول الأعمال

الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

1837407 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

الرئيس (*تكلم بالصينية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمتي الإحاطتين التاليتين إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة ليلى زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والسيدة جوزيفين مبيلا، ممثلة الرابطة الكونغولية للوصول إلى العدالة.

ستنضم السيدة مبيلا إلى جلسة اليوم عن طريق التداول بالفيديو من كينشاسا.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة زروقي.

السيدة زروقي (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر أعضاء مجلس الأمن على إتاحة هذه الفرصة لي لإحاطتهم بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك آخر التطورات المتعلقة بالعملية الانتخابية الجارية وتنفيذ اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

ويقترب الآن سريعا موعد إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية على الصعيد الوطني وعلى مستوى المقاطعات إذ لم يتبق سوى تسعة أيام لبدء الحملة الرسمية وأقل من ستة أسابيع لحلول الموعد المقرر لإجراء الانتخابات في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر. وتجدر الإشارة إلى أن جميع أصحاب المصلحة ما زالوا ملتزمين التزاما ثابتا بالعملية الانتخابية على الرغم من الخلافات المستمرة، ولا سيما فيما يتعلق باستخدام آلات التصويت وموثوقية سجل الناخبين. واتفق مرشحو المعارضة الرئيسيون للانتخابات الرئاسية على مرشح واحد فقط يوم الأحد في جنيف. وبعد اجتماع استمر لمدة ثلاثة أيام – تولت تيسيره مؤسسة كوفي عنان – اتفقوا على اختيار المرشح مارتن فايولو لتمثيلهم في إطار تحالف جديد باسم لاموكو ”هيا استيقظ“! في اللغة اللينغالية. وأعلن التحالف عن عقد اجتماع مفتوح في كينشاسا في المستقبل القريب بهدف تقديم مرشح المعارضة الموحدة وطرح البرنامج الانتخابي المتفق عليه، فضلا عن الإعلان عن موظفي الحملة الموظفين.

بيد أن اختيار مارتن فايولو، بصفته مرشح المعارضة الرئاسية الموحدة أثار معارضة شديدة بين العناصر المتشددة في حزب الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي، وحزب الاتحاد من أجل الأمة الكونغولية. وردا على التحديات التي واجهها هذان الحزبان، أعلن قادتهما الانسحاب من الاتفاق الموقّع في اليوم السابق. وفيما يتعلق بالجبهة المشتركة من أجل الكونغو، فقد أُعلنت للتو أسماء أعضاء الفريق الذي سيدعم حملة مرشحها – إيمانويل رامازاني شاداري – الذي يُتَوقع الإعلان عن برنامجه الانتخابي في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر. وفي الوقت نفسه، تستمر الاستعدادات لإجراء الانتخابات المقررة.

وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، تولى الرئيس جوزيف كابيلا كابانغي رئاسة اجتماع مشترك بين المؤسسات لتقييم العملية الانتخابية، ودعيت للمشاركة فيه بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بصفتها منظمة شريكة. وأبلغت الحكومة عن إنفاقها مبلغ ٣٢٢,٢ مليون دولار للجنة الانتخابية الوطنية المستقلة في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، في حين أعلنت الأخيرة أنه قد توفرت لها وسائل للنقل البري

والجوي، فضلا عن استعدادها لتوزيع المواد الانتخابية في جميع أنحاء البلد في الوقت المناسب وقبل إجراء الانتخابات في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر. علاوة على ذلك، وكما أعلنت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، يستمر تدريب نحو ٠٠٠ ٦٠٠ من موظفي الانتخابات حاليا بهدف ضمان التشغيل السلس لـ ٥٦٣ ٧٥ مركزا للاقتراع في ما يزيد على ٠٠٠ ٢٣ موقع في مختلف أنحاء البلد.

وبالرغم من بدء عملية اعتماد الشهود والمراقبين والصحفيين، أعلنت منظمات المجتمع المدني الكونغولي اعتزامها نشر الآلاف من المراقبين في الميدان بهدف ضمان شفافية العملية ومصداقيتها.

كما أعربت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي أيضاً عن رغبتها في إيفاد بعثة لمراقبة الانتخابات. وقد تعزز هذا الالتزام على الصعيد الإقليمي بزيارتين رفيعتي المستوى في الأسبوع الماضي إلى كينشاسا: واحدة من جانب المجلس الاستشاري للانتخابات التابع للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وأخرى من قبل مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي.

ومن أجل المساهمة في إجراء انتخابات سلمية، نظّمتْ منصّةٌ تتألف من مختلف الزعماء الدينيين – من خلال هيئة النزاهة والوساطة الانتخابية – منتدىً للسلام والمصالحة بهدف جمع المشاركين معاً للتوقيع على التزام بإجراء انتخابات سلمية وموثوقة وشفافية. وبالمثل، فإن المؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو سيعقد جمعيته العامة السابعة والخمسين في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر في كينشاسا، وذلك أيضاً من أجل تقييم العملية الانتخابية.

ومن الجدير بالذكر أن نائب رئيس المؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو ورئيس أساقفة كينشاسا الجديد، المونسنيور فريدولين أمبونغو بيسونغو، قد أكد في مقابلة جرت في الآونة الأخيرة مع الصحافة الدولية على ضرورة التوصل إلى توافق في الآراء فيما يتعلق بآلات التصويت بحيث لا يشكل هذا العنصر عقبة أمام إجراء الانتخابات.

وعلى الرغم من هذه الدينامية التي تحدد مسار الانتخابات في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، المعارضة تشعر بالقلق إزاء تضييق الحيز السياسي، بما في ذلك استحالة عقد الاجتماعات في جميع أنحاء البلد، والافتقار إلى الوصول العادل إلى وسائط الإعلام العامة. كما تدين المعارضة ما تعتبره الاستخدام المزعوم لموارد الدولة لصالح مرشح الجبهة المشتركة من أجل الكونغو.

ولا يزال يتعين إحراز الكثير من التقدم لتهيئة بيئة تفضي إلى إجراء انتخابات ذات مصداقية. ولهذا السبب تحديداً لا أدخر جهداً في مساعيّ الحميدة. وقد شرعتُ في اجتماعات مع جميع المرشحين للانتخابات الرئاسية، في كل لقاء من اللقاءات التي أجريتها، وأصررت على ضرورة إبداء التسامح والروح الوطنية من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن خلافاتهم حتى لا تضيع الفرصة لجعل انتخابات ٢٣ كانون الأول/ديسمبر نجاحاً حقيقياً.

وأنا أيضاً أناشد السلطات الكونغولية بأن تكفل احترام حرية التعبير والتظاهر – التي هي شروط إقامة مناقشة ديمقراطية. إن الانتخابات التي تقبلها أوسع أغلبية ممكنة من رجال ونساء الكونغو ستشكّل نقطة تحول رئيسية في تاريخ جمهورية الكونغو الديمقراطية من خلال الإسهام في تعزيز المؤسسات وبناء السلام والمكاسب الديمقراطية والتنمية المستدامة في البلد.

(تكلمت بالإنكليزية)

ستجري هذه الانتخابات التي طال انتظارها في بيئة أمنية متقلبة في كثير من أنحاء البلد. وأود أن أسلط الضوء على عدد من شواغلنا الكبرى اليوم.

أولاً، تهولني بصورة متزايدة الحالة في بلدة بيني في الأشهر الأخيرة، حيث ما زلنا نواجه تحديات كبيرة في تنفيذ ولايتنا.

وكما ذكرت للمجلس خلال إحاطتي الإعلامية السابقة (انظر S/PV.8370)، يتم استهداف المدنيين والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة على حد سواء من قبل تحالف القوى الديمقراطية وجماعات ماي – ماي. وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها القوات المسلحة الكونغولية والدوريات النشطة للبعثة والعمليات المشتركة الجارية – والتي بدأ آخرها أمس – تستمر الهجمات وهي على تجري نحو متزايد بالقرب من مركز بلدة بيني.

وكما يعلم الأعضاء، فإننا لا نواجه تحديات أمنية في بيني وحسب، ولكننا ندعم أيضاً جهوداً رئيسية للتصدي لفيروس إيبولا. إن الزيارة التي قامت بها مؤخرا المديرة العامة لمنظمة الصحة العالمية ووكيل الأمين العام لإدارة عمليات حفظ السلام ساعدت على إبراز النتائج الجديرة بالثناء التي يمكن تحقيقها من خلال الجهود المنسقة. وتقوم أفرقة من وزارة الصحة ومنظمة الصحة العالمية وغيرها من الشركاء في المجال الإنساني بعمل متميز، بدعم من بعثة الأمم المتحدة.

ومع ذلك، ما زلنا نشهد عدداً متزايداً من الحالات في المراكز السكانية الرئيسية في بيني وبوتمبو، فضلاً عن مقاومة كبيرة من المجتمع المحلي لجهود الاستجابة. تتأثر النساء بشكل غير متناسب، أي ما يمثل حوالي ٦٠ في المائة من جميع الحالات المؤكدة والمحتملة، بسبب عدد من العوامل، بما في ذلك دورهن كمقدمات للرعاية للمرضى. وستواصل البعثة تقديم الدعم إلى جهود مكافحة الإيبولا باعتبارها مسألة ذات أولوية قصوى مع مراعاة الاستجابة من المنظور الجنساني. وتوفّر أفرقتنا في الميدان الدعم اللوجستي والحماية واسعة النطاق للشركاء وهي تتواصل مع السلطات والمجتمعات المحلية لتشجيعها على قبول جهود الاستجابة.

ثانياً، ثمة احتمال لتدخل الجماعات المسلحة في الانتخابات في مناطق محددة على امتداد الأجزاء الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية – ولا سيما في تنجانيقا وكيفو الجنوبية ومنطقتي نورد الكبرى والصغرى في كيفو الشمالية. يمكن أن يؤثّر عنف الجماعات المسلحة في تلك المقاطعات الرئيسية على تأمين نشر المواد الانتخابية وقد يمنع أجزاء معينة من السكان من التصويت في يوم الانتخابات، ويؤثر بالتالي على شمولية العملية. وسيكون من الأهمية بمكان أن تعمل الحكومة على اتخاذ الخطوات اللازمة في الأسابيع المقبلة من أجل تأمين الانتخابات، ولا سيما لضمان مشاركة النساء اللائي يمثلن ٥٠ في المائة من الناخبين المسجلين.

ثالثاً، إننا نراقب بعناية أيضاً الحالة في مقاطعتي كاساي، بعد العودة القسرية للمهاجرين الكونغوليين من أنغولا. وبالنظر إلى وتيرة عمليات العودة، ومحدودية القدرة على استقبال العائدين على أرض الواقع، والصعوبات التي تواجههم في العودة إلى ديارهم، فهناك احتمال لاندلاع التوتر العرقي في بعض مناطق مقاطعتي كاساي. وعلى الرغم من البعد الجغرافي للمنطقة، التي كان أثر البعثة فيها محدوداً للغاية، ما فتئت البعثة تقدّم الدعم إلى الشركاء في المجال الإنساني وتتعامل مع الجهات الفاعلة الإقليمية والكونغولية للدعوة إلى أن تكون وتيرة العودة أكثر توازناً.

ونتحرك في هذا السياق الدينامي نحو الانتخابات التي طال انتظارها في فترة تزيد قليلاً عن شهر واحد. ويجب أن ينصبّ تركيزنا الجماعي الآن على كفالة مصداقية العملية. ومن الأهمية بمكان أن يتمتع المرشحون بالمساواة في الحصول على الحيز السياسي خلال فترة الحملة الانتخابية وأن ترفع القيود المفروضة على المظاهرات السلمية في جميع أنحاء البلد على نحو منسّق.

إن إحراز مزيد من التقدم في تنفيذ تدابير بناء الثقة ووجود فرص متكافئة للعمل على الصعيد السياسي طوال فترة الحملة الانتخابية المؤدية إلى ٢٣ كانون الأول/ديسمبر سيعزز بصورة كبيرة مصداقية الانتخابات ويساهم في الاستقرار بعد

الانتخابات. وسأواصل دعوة جميع الأطراف في هذا الصدد. وإنني أعول على الأعضاء في المجلس لدعم الجهود التي نبذلها ونقل الرسائل نفسها في الأسابيع المقبلة.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أشكر السيدة زروقي على إحاطتها الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة مبيلا.

السيدة مبيلا (*تكلمت بالفرنسية*): أود أولا أن أشكر سفير الصين على دعوتي لمخاطبة مجلس الأمن باسم منظمتي، الرابطة الكونغولية للاحتكام إلى العدالة.

أنا جوزيفين مبيلا، محامية في مجال حقوق الإنسان مكلفة بالدعوة والإدارة داخل الرابطة. وهي منظمة غير حكومية وغير سياسية تعمل على تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وإيلاء أولوية القانون، وتوطيد سيادة القانون. وتقدم المساعدة القانونية والقضائية لضحايا انتهاكات الحقوق، ولا سيما أمام آليات الأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان. وسأركز على ثلاث نقاط خلال إحاطتي الإعلامية، هي: أولا، الحالة السياسية والانتخابية؛ ثانيا، حالة حقوق الإنسان؛ ثالثا، انخفاض مشاركة المرأة في العملية الانتخابية.

أولا، فيما يتعلق بالحالة السياسية والانتخابية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا يزال المناخ السياسي متوترا قبل ٤١ يوما من موعد الانتخابات المقرر أن تجريها اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، بسبب عدم التنفيذ الكامل لاتفاق سان سيلفستر المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، خاصة فيما يتعلق بتدابير تخفيف التوتر السياسي.

وحتى الآن، لا تزال الرابطة تشعر بالقلق إزاء احتجاز ٥١ سجينا سياسيا، بمن فيهم الشباب يوجين ديومي ندونغالا، وجان كلود مويامبو، وجيرار ”جيكوكو“ مولومبا كونغولو. ونلاحظ أنه من بين ٥١ سجينا سياسيا،استفاد ٤٦ منهم من العفو في عام ٢٠١٤، وإن لم يتم بعد الإفراج عنهم. لهذا يجب أن نضيف إليهم نشطاء الحركة المدنية البالغ عددهم ٢٨ ناشطا، بمن فيهم كربون بيني وغلوريا سينغا.

ومن الجدير بالذكر أيضا أن أربعة منابر إعلامية معارضة ما زالت مغلقة في لوبومباشي، وهي: هيئة لوبومباشي جوا للإذاعة والتلفزيون، ومؤسسة نيوتا للإذاعة والتلفزيون، وتلفزيون مابندو، وصوت كاتانغا. وتم إجبار العديد من القادة على العيش في المنفى، بمن في ذلك موزي كاتومبي، وبوسانيا مويسي، وأوسكار رشيدي أكيدي. وقد شابت العملية الانتخابية توترات سياسية شديدة نجمت عن فرض اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات استخدام آلات التصويت، رغم أن المادة ٢٣٧ مكررا من القانون الانتخابي تحظر التصويت الإلكتروني. وهناك نحو ١٠ ملايين من الناخبين الذين لم تُسجل بصماتهم في السجل الانتخابي.

ثانيا، لا تزال حالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية أيضا تبعث على الكثير من القلق، إذ أنها تتسم بانعدام للأمن، وتزايد عدد حوادث العنف الجنسي في مقاطعات كاساي، وتجدد مذابح المدنيين في بيني، وتقلص الحريات المدنية، والاعتقالات والاحتجازات التعسفية المصحوبة بأعمال التعذيب وسوء المعاملة من جانب أجهزة الأمن وإنفاذ القانون، واستخدام العدالة للأغراض السياسية. وفي النهاية، يفلت من العقاب كبار الموظفين المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان، بمن في ذلك العناصر الأمنية المسؤولة عن الاعتقال والاحتجاز التعسفيين.

وعلى نحو ملموس، ألقي القبض قبل ثلاثة أيام ألقت أجهزة الأمن القبض على ثلاثة ناشطين من الحركة الشبابية ”النضال من أجل التغيير“ في غوما بسبب مشاركتهم في مظاهرات سلمية في الجامعة. وهناك أيضا سبعة أعضاء من الحركة المدنية ”الكونغوليون الشامخون“ تم احتجازهم في الحبس الانفرادي لمدة شهرين في السجن التابع لوكالة المخابرات

الوطنية بسبب قيامهم بتوعية المواطنين بشأن استخدام آلات التصويت. وتم اعتقال ٢٢ عضوا من مختلف الحركات المدنية بسبب تنظيم مظاهرات للمطالبة بتوفير العلاج للفتيات ضحايا العنف الجنسي في مقاطعات كاساي. وأخيرا، تم اعتقال ١٧ عضوا آخرين من حركة ''المواطن اليقظ'' لتظاهرهم وتشجيع الناس على التظاهر من أجل المشاركة في الحياة المدنية ومكافحة الفساد. هذه بعض الحالات من حالات انتهاكات حقوق الإنسان التي ندعو الحكومة إلى ضمان الإفراج عنهم بسببها.

ثالثا، أود الآن أن أنتقل إلى مسألة مشاركة المرأة في العملية الانتخابية. فالمرأة أقل تمثيلا في المناصب السياسية والإدارية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولم يتم الالتزام بالقانون رقم ٠١٣/١٥ الصادر في ١ آب/أغسطس ٢٠١٥، بشأن إعمال حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين، لا سيما عند صياغة قوائم مرشحي الأحزاب السياسية في الانتخابات المختلفة التي أجريت، إذ أن ذلك ليس إلزاميا بموجب القانون الانتخابي. ولنكن أكثر دقة، فإن النساء يشكلن ١٢ في المائة من الناخبين – إذ تم تسجيل ٥١ في المائة من النساء في القوائم الانتخابية – وهو ما يقل عن نسبة ٣٠ في المائة الموصى بها بموجب قانون التكافؤ بين الجنسين.

ومع ذلك، فإن العمل كإحدى المدافعات عن حقوق الإنسان أمر محفوف بالمخاطر بشكل خاص، لا سيما بالنسبة لامرأة مثلي اختارت الدفاع عن المساواة في الحقوق للجميع، بما في ذلك الحق في العيش بكرامة، ولا سيما في بلد يعاني من توترات شديدة مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية، فضلا عن عملي كعضو سابق في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وإنني ملتزمة بهذا التحدي على الرغم من المخاطر التي يشكلها استمرار كفاحي من أجل رفاه الناس من جميع الانتماءات السياسية.

وعلى الرغم من ذلك، تدعو رابطتنا حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى تنفيذ تدابير لتخفيف التوتر السياسي عن طريق الإفراج عن جميع السجناء السياسيين وسجناء الضمير بغية ضمان فتح المجال لممارسة الحريات العامة أمام جميع الأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية؛ وكفالة الفعالية في حماية الأشخاص وممتلكاتهم؛ ومكافحة إفلات كبار المسؤولين في الأجهزة الأمنية من العقاب؛ وضمان تكافؤ الفرص لجميع المرشحين؛ وتعزيز الدور القيادي للمرأة في مجال إدارة الشؤون العامة عن طريق تنفيذ قانون التكافؤ بين الجنسين. ونهيب باللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات التوصل بسرعة إلى توافق في الآراء مع جميع الجهات المعنية في العملية الانتخابية بشأن شروط استخدام آلات التصويت ومصير الناخبين غير المسجلة بصماتهم في السجلات.

وندعو بعثة الأمم المتحدة إلى أن تكثف دورياتها في المناطق المتضررة من المذابح، لا سيما في إقليمي بيني ولوبيرو، من أجل منع الهجمات المتكررة التي تشنها عناصر تحالف القوى الديمقراطية. كما ندعو البعثة إلى مواصلة تجديد استعدادها لتقديم الدعم اللوجستي للجنة الوطنية المستقلة للانتخابات. وندعو مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان إلى مواصلة أنشطة الرصد التي يقوم بها في جميع مراحل العملية.

وأخيرا، تهيب منظمتنا بمجلس الأمن أن يستمر في إثارة مسألة حماية السكان المدنيين في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بوجه عام، وبيني على وجه الخصوص؛ وتنفيذ اتفاق سان سيلفستر من جانب الحكومة الكونغولية؛ ومكافحة الإفلات من العقاب من أجل الاختتام الناجح للعملية الانتخابية بحلول ٢٣ كانون الأول/ديسمبر.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أشكر السيدة مبيلا على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، السيدة ليلى زروقي، على إحاطتها الإعلامية الزاخرة بالمعلومات. وأود، باسم فرنسا، أن أؤكد مجددا على دعمنا الكامل لما أبدته من التزام على جميع المستويات، فضلا عما أبدته البعثة من التزامات. كما أود أن أشكر السيدة جوزيفين مبيلا على شهادتها المتبصرة بشأن توقعات الشعب الكونغولي فيما يتعلق بالانتخابات، ولا سيما الدور الرئيسي الذي يجب أن تكون المرأة قادرة على القيام به. ويمكنها أن تطمئن إلى أن رسائلها الهامة كانت وستظل مسموعة.

لقد أتيحت لي الفرصة خلال زيارة المجلس إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية أن أقول إننا في لحظة حاسمة في تاريخ جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونحن جميعا مقتنعون بأنه ثمة فرصة تاريخية الآن تتمثل في إجراء الانتخابات في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر لتحقيق أول انتقال ديمقراطي وسلمي للسلطة في البلد. ومما لا شك فيه أن إجراء انتخابات ناجحة – أي حرة ونزيهة ومفتوحة وشفافة، في ظل بيئة سلمية ويعترف الجميع بنتائجها – ستفسح المجال لفصل جديد في تاريخ البلد.

ومن شأن ذلك أن يمهد الطريق لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأن يسهم إسهاما كبيرا في تهيئة الظروف المواتية للتنمية.

وقد أُحرز تقدم لتحقيق تلك الغاية. وبدأ توزيع المواد الانتخابية في جميع أنحاء البلد، ونُشرت قوائم الناخبين المؤقتة ليستعرضها الجميع، وبدأت الحكومة مرة أخرى الإسهام في اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات لتمكينها من العمل بشكل كامل. وفرنسا ترحب بالتقدم المحرز.

غير أن هذا التقدم التقني لن يكون مفيدا إلا إذا تمكن جميع المرشحين من التنافس بحرية في الانتخابات وإلا إذا كان أبناء الشعب الكونغولي على ثقة بأن أصواتهم ستُسجل بالكامل. ولذلك، فإن الثقة هي العامل الرئيسي لتحقيق النجاح. ويجري بذل جهود للتوفيق بين الآراء بشأن استخدام الآلات لطباعة بطاقات الاقتراع وبشأن السجل الانتخابي، وقد أثيرت مسائل تقنية. ومن الضروري مواصلة إجراء حوار بين جميع الأطراف لمعالجة هذه المسائل وللتوصل بسرعة إلى اتفاق بشأن الشروط اللازمة للتحضير للانتخابات. ويجب على جميع الجهات الفاعلة السياسية الكونغولية المشاركة في الانتخابات، سواء في تنظيمها أو التنافس فيها، أن ترقى إلى مستوى التحدي وأن تستجيب لنداء الشعب بتنحية خلافاتها جانبا وإيجاد توافق في الآراء على أوسع نطاق ممكن.

وكما يدعو المجلس مرارا، فإن تنفيذ ما يسمى بتدابير التخفيف المنصوص عليها في اتفاق سان – سيلفستر بحسن نية يظل أمرا ضروريا. وقد دعا الاتحاد الأفريقي، من خلال مفوضه للسلم والأمن، جميع الأطراف إلى

”ضمان الهدوء والتوصل إلى اتفاق لإيجاد حلول قابلة للتطبيق لتأمين المرشحين وعملية الاقتراع، والتوصل إلى حلول توافقية للمسائل المتعلقة بالسجل الانتخابي وجعل الحيز السياسي أكثر شمولا وضمان الوصول على قدم المساواة إلى وسائط الإعلام العامة لجميع الجهات الفاعلة“.

وينص اتفاق سان – سيلفستر على رفع الحظر العام المفروض على المظاهرات. وبالرغم من أن بعض الاجتماعات السياسية قد عُقدت في كينشاسا دون وقوع حوادث، وهو ما ترحب به فرنسا، لم يتم بعد رفع الحظر. ففي المقاطعات، ما زلنا نرى حالات متكررة لمنع تنظيم تجمعات سياسية، وهو ما يتم غالبا قبل فترة قصيرة جدا من الموعد المقرر لهذه التجمعات، ومع تعرض المتظاهرين للمعاملة الخشنة والاعتقال. إن من الضروري رفع الحظر المفروض على المظاهرات في جميع أنحاء البلد.

وتبدأ الحملة الرسمية في غضون ١٠ أيام. وعقب زيارة مجلس الأمن إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، تعهدت الحكومة بضمان السماح بتنظيم جميع الأنشطة السياسية بحرية ودون عوائق خلال هذه الفترة. وتعهد قادة المعارضة الذين التقينا بهم من جانبهم بالاضطلاع بتلك الأنشطة بطريقة سلمية. وندعو جميع الأطراف، سواء من مرشحي الحكومة أو المعارضة، إلى الوفاء بالتزاماتهم لصالح الشعب الكونغولي.

ختاما، إننا نحترم اختيار السلطات الكونغولية أن تنظم الانتخابات من دون مساعدة خارجية. وسنظل على استعداد لدعم إجراء الانتخابات، ولا سيما من خلال بعثة منظمة الأمم المتحدة، في حالة طلب الحكومة الكونغولية ذلك. وبالمثل، فقد أكد الاتحاد الأفريقي أيضا مجددا استعداده لحشد موارده وتنسيق جهوده مع ما تبذله البعثة من جهود من أجل توفير المزيد من الدعم لتنظيم الانتخابات. أود أيضا أن أتطرق بإيجاز إلى ثلاث نقاط تظل ذات أهمية خاصة، وإن كانت لا تتعلق بالانتخابات.

أولا، فيما يتعلق بالحالة في شرق البلد، لا تزال أنشطة الجماعات المسلحة، ولا سيما من جانب تحالف القوى الديمقراطية، تعرض المدنيين للخطر، وذلك تحديدا حول بلدة بيني. وندرك الحالة في ذلك الجزء تحديدا من البلد. وتشجع فرنسا البعثة، وتحديدا لواء التدخل، على العمل بنشاط لتحييد هذه المجموعات وإعادة السلام الذي ينشده السكان المدنيون في بيني.

ثانيا، ينتشر وباء الإيبولا في نفس المنطقة من البلد، وقد أدت الحالة الأمنية إلى تعقيد مكافحة الوباء بشكل كبير. وتشيد فرنسا بالالتزام الشجاع لأجهزة الخدمات الصحية الكونغولية والشركاء الدوليين، بما في ذلك البعثة، بمكافحة الوباء. ونشجع شركاء جمهورية الكونغو الديمقراطية على الاستجابة للدعوة وتمويل خطة الاستجابة الإقليمية. وإلا فإن خطر تفشي الوباء على الصعيد الإقليمي كبير. وفي ذلك الصدد، أود أن أشير إلى الدعوة التي وجهها المجلس في القرار ٢٤٣٩ (٢٠١٨) لضمان إمكانية وصول موظفي المساعدات الإنسانية والطبية وسلامتهم.

وأخيرا، وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية في كاساي، تسببت عودة الآلاف من أبناء الشعب الكونغولي من أنغولا في تعقيدات كبيرة على صعيد الاستجابة للأزمة، وذلك في منطقة مزقتها بالفعل التوترات التي حدثت مؤخرا. وتثني فرنسا على تضامن سكان المنطقة الذين قدموا المساعدة إلى العائدين بالرغم من أن معظمهم يعيشون في ظروف صعبة. وفي هذا الصدد، يجب على شركاء البلد مواجهة التحدي وتقديم المساعدة اللازمة لمساعدة الأشخاص المعنيين. وبخصوص كل تلك الأمور، يمكنكم، سيدي الرئيس، التعويل على التزام فرنسا الثابت.

السيدة هيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر الممثلة الخاصة السيدة زروقي والسيدة مبيلا على إحاطتيهما الإعلاميتين ورؤيتهما الثاقبة.

أود توجيه تعليقاتي اليوم إلى زملائي، ولكن لشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية في المقام الأول إذ يقترب موعد الانتخابات والتي تنطوي على عواقب كبيرة بالنسبة لمستقبله. خلال اجتماع عُقد وفقا لصيغة آريا بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية في شباط/فبراير الماضي، قال وزير الخارجية الكونغولي: ”يتعين عليكم زيارة الكونغو لفهم الحالة هناك بشكل حقيقي“. وقد زرت جمهورية الكونغو الديمقراطية والتقيت قادتها واستمعت إلى شعبها. وتكلمت مع الأمهات والآباء والأطفال داخل المخيمات وخارجها. وكانت رسالتهم صادقة وواضحة: إنهم يريدون حياة أفضل. ويريدون أن يكون لهم رأي في التخطيط لمستقبلهم. إن شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية يريد ما يريده كل إنسان – الأمان والحرية لتربية الأطفال وعيش حياة أفضل.

هناك من يقولون للكونغوليين اليوم إن الديمقراطية ليست السبيل لتحقيق آمالهم لأنفسهم ولأسرهم. وهم يريدونهم أن يعتقدوا أن الحكومة التمثيلية شديدة الخطورة وغير فعالة.

ويطالبونهم بأن يضعوا ثقتهم في حكومة لا تخضع للمساءلة أمامهم. وأولئك مخطئون.

فالديمقراطية قد تؤدي إلى الاضطراب وربما تكون نتائجها غير متوقعة. غير أن الديمقراطية عملية، وليست حدثا منفردا قائما بذاته أو قرارا. بل هي حصاد سنوات وعقود – وأحيانا قرون – من الإجراءات والقرارات. إن الديمقراطية عمل شاق يتيح للشعب التعبير عن إرادته بطريقة عادلة وآمنة، ويمنحه الثقة في أن قراراته ستُحترم.

إن لدى بلدي، الولايات المتحدة، خبرة تمتد لأكثر من ٢٠٠ سنة في مجال الديمقراطية. وقد استلزم الأمر فترة طويلة جدا لإشراك جميع الأمريكيين بالكامل في عمليات التصويت. ولا تزال ديمقراطيتنا أبعد ما تكون عن الكمال. والديمقراطية تتطلب وقتا وجهدا، ولكن التاريخ يبين لنا أن الأمر يستحق ذلك. فالبلدان التي تحظى بالديمقراطية تكون أكثر رخاءً وسلماً وأقل فساداً وأكثر ابتكارا. والأهم من ذلك أن الديمقراطية تحترم رغبة كل شخص في بناء حياة كريمة وفي تقرير المصير، ليس لأنفسنا فحسب – بل ليس لأنفسنا في الغالب – ولكن لأطفالنا وأحفادنا الذين سيخلفوننا.

ولذلك، فقد ناضل الكثيرون بجد وضحوا كثيرا على مر السنين من أجل الحصول على الحق في مساءلة حكوماتهم.

العملية الديمقراطية في جمهورية الكونغو الديمقراطية جارية. وقد بدأت باتفاق سان – سيلفستر المؤرخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، الذي يستند إلى أسس الدستور الكونغولي. واكتسبت قوة بفضل الجدول الزمني الانتخابي الذي حدد عملية واضحة للانتخابات في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. واكتسبت زخما مع موافقة الرئيس كابيلا على أنه لن يخوض الانتخابات المقبلة. تستعد العملية الديمقراطية في جمهورية الكونغو الديمقراطية الآن لأكبر اختباراتها. هذه فرصة تاريخية.

بالنسبة لأي دولة تكافح من أجل أن تحكم نفسها بنفسها، يمثل الانتقال السلمي للسلطة لحظة حاسمة. وهي اللحظة التي تخبو فيهانظرية الحكومة التمثيلية في الخلفية وتبرز إلى الصدارة قرارات أشخاص حقيقيين في أوضاع حقيقية. إن تسليم السلطة بشكل سلمي يختبر قدرة واستعداد الأفراد رجالا ونساء على وضع مصالحهم وأجنداتهم الشخصية جانباً ووضع الناس في المرتبة الأولى. تتوقف آمال وتطلعات أكثر من ٨٠ مليون مواطن كونغولي الآن على اجتياز قادة جمهورية الكونغو الديمقراطية لهذا الاختبار.

لقد كانت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية واضحة تماما في أنها ستجري الانتخابات في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، وأنها ستفعل ذلك بدون مساعدة من المجتمع الدولي. ونحن نحترم حقهم السيادي في اتخاذ ذلك القرار. وهو قرار تترتب عليه عواقب هائلة بالنسبة للشعب الكونغولي. لقد أمضينا العامين الماضيين ونحن نكرر في مجلس الأمن التأكيد على ضرورة إجراء انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر. تعرف جميع الأطراف ما عليها القيام به. ويتفهم الرئيس كابيلا دوره. وتدرك حكومة جمهوريه الكونغو الديمقراطية ما يجب عمله. وتعرف اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات الاستعدادات التي يجب أن تقوم بها خلال الأسابيع الستة المقبلة. ليس هناك أي مبرر للفشل أو أي سبب للتأخير. كل ما تبقى هو أن تظهر قيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية الإرادة في متابعة المسار الديمقراطي المرسوم أمامها. العالم بأسره يتابع ليرى ما سيكون عليه إرث الرئيس كابيلا.

ورسالتي للشعب الكونغولي، فيما يستعد للقيام بهذه القفزة الهامة نحو مستقبله، هي: إن الحياة والحرية والسعي نحو السعادة هي حق مكتسب لكل مواطن وكل إنسان. عليه طلبه؛ والمطالبة به؛ واغتنامه لأنفسهم ولأحفادهم الذين لم يولدوا بعد. وأود أن يعلموا بأن هناك أناسا في جميع أنحاء العالم يعلقون الآمال

على نجاحهم. وأود أن يعلموا بأن الشعب الأمريكي يدعو لهم ويعرب لهم عن أطيب التمنيات.

السيد إيسونو مبنغونو (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): في البداية، نود أن نعرب عن امتناننا للممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة ليلى زروقي، على إحاطتها الإعلامية الممتازة بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث لم يتبق سوى ستة أسابيع على إجراء الانتخابات. كما نود الإشادة والأعراب عن الامتنان للسيدة جوزيفين مبيلا، من الرابطة الكونغولية للاحتكام إلى العدالة على إحاطتها الإعلامية.

وبعد قراءة وتحليل القرار ٢٤٣٩ (٢٠١٨) بشأن تفشي فيروس إيبولا مؤخرا، فإننا نشيد بالجهود التي يبذلها جميع العاملين في مجالي تقديم المساعدة الإنسانية والرعاية الصحية في الميدان، بما في ذلك منظمة الصحة العالمية وشركاؤها في الشبكة العالمية للإنذار بتفشي الأمراض والتصدي لها، وسائر العناصر المشاركة في أنشطة الاستجابة على الخطوط الأمامية. وفي هذا الصدد، نثني على بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لدعمها الجهود التي تبذلها الحكومة ومنظمة الصحة العالمية والجهات الفاعلة الأخرى من أجل التصدي لتفشي فيروس إيبولا في ظل بيئة معقدة.

وفي هذا الصدد، نود أيضا أن نشيد بقدرة حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على دورها القيادي في التصدي لتفشي فيروس إيبولا، ولا سيما توفير الرعاية الصحية المجانية في المناطق المتضررة، وكذلك تقديم معلومات مستكملة يومياً عن حالة تفشي المرض. ونحض أعضاء المجلس والمجتمع الدولي بصفة عامة على زيادة مساعداتهم المالية والإنسانية من خلال منظمات موثوق بها من أجل الاستجابة للاحتياجات العاجلة للسكان.

وتؤكد جمهورية غينيا الاستوائية مجددا أنها تعلق أهمية قصوى على الأحداث الجارية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، نظرا لأواصر الصداقة والأخوة القوية التي توحدنا، ونظرا لأننا دولتان عضوان في نفس المؤسسات دون الإقليمية. ونكرر مرة أخرى أن الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية أمرٌ بالغ الأهمية لتحقيق الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية الأوسع نطاقا، التي تنتمي إليها جمهورية غينيا الاستوائية. إننا نقدر الجهود التي يبذلها البلد لتحقيق الاستقرار استعدادا للانتخابات الثلاثية التي ستجري في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، وهي الانتخابات الرئاسية والانتخابات التشريعية وانتخابات المقاطعات. وهذا هو أحد الجوانب الرئيسية من أجل مستقبل البلد، وتحقيق الاستقرار الأكيد فيه.

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن تقدما كبيرا قد أحرز حتى الآن. تمضي الأعمال التحضيرية قدما وفقا للجدول الزمني للانتخابات، بما في ذلك نشر قوائم التصويت وفقا للتشريعات، والتخفيف من التوترات السياسية، وإجراء الحوار فيما بين جميع الأطراف، ولا سيما بشأن استخدام آلات التصويت. ويسرنا أيضا أن نلاحظ أنه، كما أشارت الممثلة الخاصة للأمين العام، فقد وفرت الحكومة قدرا كبيرا من الأموال للجنة الوطنية المستقلة للانتخابات من أجل ضمان الإجراء الناجح للانتخابات المقبلة.

ولهذه الأسباب، نواصل تشجيع الحكومة واللجنة الانتخابية والأحزاب السياسية والمجتمع المدني وجميع الجهات الوطنية المعنية على مواصلة تعزيز العملية الانتخابية كي يتسنى لجميع المواطنين ممارسة حقهم في التصويت في ظل أفضل الظروف، وكذلك توعية المواطنين بكيفية ممارسة ذلك الحق. ومن الأهمية بمكان أن تواصل القيام بالأنشطة السياسية سلميا وأن تبذل كل الجهود الممكنة لضمان أن تكون انتخابات ٢٣ كانون الأول/ديسمبر موثوقة وشفافة وشاملة للجميع، وأن تتم في جو من السلام والوئام والأمن، مع المشاركة الكاملة والآمنة للمرأة. إن الامتثال لاتفاق سان سيلفستر المؤرخ في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ هو أفضل ضمانة لإجراء مُرضٍ للانتخابات والنقل السلمي اللاحق للسلطة، وهما جانبان

أساسيان لإرساء مشروعية السلطات المنتخبة، وقبل كل شيء، لاستقرار البلد والمنطقة.

كما يمثل تخفيف التوترات السياسية، وتنفيذ توصيات المنظمة الدولية للفرنكوفونية، التي سبق وأشرنا إليها، وكفالة الحوار فيما بين جميع الأطراف بشأن استخدام آلات التصويت، جوانبَ هامة. وفي هذا الصدد، فإننا نرحب باجتماع مختلف الأطراف السياسية المعنية في البلد الذي عقد في ٢٩ أيلول/سبتمبر.

كان أحد الدروس المستفادة من آخر زيارة أجراها مجلس الأمن إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية هو أنه يتعين، لأجل تحقيق النجاح الأكيد والباهر في الانتخابات المقبلة ولكي تغدو نقطة تحول بالنسبة للشعب الكونغولي، إجراء تحليل واضح لجميع السيناريوهات المحتملة بعد الانتخابات وأنه يجب تنفيذ التدابير المناسبة من أجل ضمان بناء وتوطيد السلام الدائم في البلد.

ونكرر التأكيد على ارتياحنا للبيان العلني الذي أدلى به الرئيس جوزيف كابيلا كابانغي في ١٩ تموز/يوليه أمام جلسة مشتركة للجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ، حيث جدد الرئيس تأكيد عزمه على احترام دستور بلده، وشدد على أن حكومته لا تزال ثابتة في عزمها على أن تتحمل كامل المسؤولية عن تمويل الانتخابات الرئاسية، والانتخابات التشريعية وانتخابات مجالس المقاطعات، فضلا عن عزمه عدم الترشح للانتخاب في الانتخابات المقبلة. وتمثل هذه البوادر ممارسة مشروعة للسيادة والاستقلال، وتوضح تصميم والتزام الرئيس كابيلا تجاه بلده. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تقديم الدعم لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وشعبها خلال العملية الانتخابية، وفي الوقت نفسه احترام مبدأ عدم التدخل في شؤون البلد واحترام استقلاله وسيادته وسلامته الإقليمية.

ولا بد من مراقبة الحالة الأمنية في شرق البلد عن كثب، ولا سيما في بيني، في الأيام التي تسبق الانتخابات، بسبب التحديات التي تشكلها. وفي هذا الصدد، نشجع الحكومة على مواصلة تنفيذ التدابير الرامية إلى معالجة الحالة الأمنية وأنشطة الجماعات المسلحة في مختلف المقاطعات، فضلا عن حماية المدنيين، بدعم من بعثة الأمم المتحدة. كما نحث جميع الأطراف المعنية على العمل بمسؤولية بغية تعزيز التماسك الاجتماعي، ولا سيما خلال الفترة الانتخابية وبعدها، وندعو إلى وقف الأعمال القتالية من جانب الجماعات المسلحة.

كما نناشد السلطات الكونغولية مواصلة مكافحة الإفلات من العقاب لكفالة تقديم المسؤولين عن ارتكاب الجرائم والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي إلى العدالة.

إن جمهورية غينيا الاستوائية تدين بشدة أعمال النهب والاستغلال في مناطق النزاع ونقل المواد الخام إلى المناطق الأخرى، وهي أعمال تخدم تأكيد ممارسات الكيل بمكيالين التي لوحظت أثناء النزاعات وهي، أحيانا، توضح الأسباب وراء النزاعات. وبدون التوصل إلى حل نهائي لتلك المشكلة، فإن إمكانية تحقيق نتائج ناجحة بشكل حقيقي ستتقلص إلى حد كبير. ويدر التصدير غير المشروع للموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية فوائد اقتصادية هائلة لا تعود بالنفع على الشعب الكونغولي، بل على جهات فاعلة أخرى بدلا من ذلك. ولذلك من الأهمية بمكان اتخاذ خطوات لوضع حد لتلك الحالة، وإذا لزم الأمر، فرض جزاءات على من لا يمتثلون للمعايير الدولية في ذلك الصدد.

وتعتقد غينيا الاستوائية اعتقادا جازما بأن المساعدة التي تقدمها المنظمات الدولية المختلفة، بما في ذلك الأمم المتحدة، بالتعاون الوثيق مع الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي وبلدان المنطقة والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ضرورية لتيسير الحوار السياسي في جمهورية الكونغو

الديمقراطية وفي جميع أنحاء المنطقة وفي السعي لإيجاد حل دائم للحالة السياسية في ذلك البلد. وتحقيقا لتلك الغاية نفسها، تود غينيا الاستوائية أن تكرر النداء الذيّ وجهه مجلس السلم والأمن التابع الاتحاد الأفريقي من أجل إنشاء آلية تنسيق تشمل جميع الجهات الفاعلة التي ذكرتها، بهدف ضمان فعالية واستمرار الدعم المقدم لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وتدعو غينيا الاستوائية أيضا إلى ضمن تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، الموقّع عليه في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٣ في أديس أبابا. ونحث الأطراف الموقّعة على الاتفاق والجهات الضامنة له على اتخاذ الخطوات اللازمة ومضاعفة الجهود لضمان تنفيذ الاتفاق تنفيذا كاملا وفعالا. ولذلك من الأهمية البالغة بمكان تحييد الجماعات المسلحة الناشطة في شرق البلد.

وأود أن أختتم بياني بدعوة جميع الأطراف المشاركة في العلمية إلى مواصلة السير على طريق الحوار الداخلي الشامل للجميع وتجنب ارتكاب أية أعمال عنف قد تؤدي إلى تعطيل العلمية. ونغتنم هذه الفرصة أيضا لندعو بقوة المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم الكامل للحكومة ولبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية واللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة والأطراف الأخرى المعنية بشكل مباشر بعلمية تعزيز تدابير بناء الثقة من أجل ضمان تهيئة بيئة مواتية لإجراء انتخابات سلمية والالتزام بخريطة طريق نحو الانتقال السلمي للسلطة في بيئة يسودها السلام والوئام الوطني.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): إننا نقدر عقد هذه الجلسة والإحاطتين الإعلاميتين الهامتين اللتين قدمتهما الممثلة الخاصة ليلى زروقي، والسيدة جوزيفين مبيلا. ونود أن نبرز أهمية الجهود التي تبذلها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية واللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة من أجل التقيد بالجدول الزمني الانتخابي وعقد انتخابات شفافة وحرة وذات مصداقية وشاملة للجميع في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر.

وفي ذلك الصدد، يجب أن نؤكد مجددا على أهمية ضمان أن يمارس المواطنون حقوقهم الانتخابية بمنح جميع المرشحين وأحزابهم فرصا كاملة ومتساوية للترويج لاقتراحاتهم ومنصاتهم وللإعلان عنها. وذلك يعني، ضمن أمور أخرى، ضمان الممارسة الكاملة لحرية تكوين الجمعيات والتعبير والصحافة. ونؤكد أيضا على الأهمية البالغة لأن تظل لجميع الجهات الفاعلة السياسية ملتزمة بالاتفاق السياسي المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ وبالتنفيذ اللاحق لتدابير بناء الثقة.

ونناشد الأطراف السياسية الفاعلة الحفاظ على التنسيق الوثيق مع الحكومة واللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، بهدف تسوية أية شواغل بشأن المسائل اللوجستية مثل استخدام آلات التصويت وتسجيل الناخبين، من أجل منع أي احتمال للطعن في النتائج وضمان إجراء عملية انتخابية عادية. وفي ذلك الصدد، نرى أيضا أن من الضروري وضع خطط طوارئ للحوادث المحتملة. ونرى أن من الضروري المشاركة البناءة لجميع الجهات الفاعلة في دعم التدابير الأمنية التي قد تكون ضرورية لكفالة عقد عملية انتخابية عادية. ونشير مع شعور بالقلق الخاص إلى حالة انعدام الأمن في شرق البلد. وبالإضافة إلى ذلك، نبرز تفشي فيروس إيبولا، الذي يجعل التصدي للتحديات الخطيرة التي يواجهها البلد أكثر تعقيدا. إننا يجب أن ندين أحدث الهجمات التي وقعت في إقليم بيني وإيتوري التي ارتكبتها الجماعات المسلحة ضد المدنيين والعاملين في مجال الصحة، فضلا عن اختطاف القصر، ونعرب عن تضامننا مع الضحايا.

وفي ذلك الصدد، نود أن نبرز أهمية العمل الذي اضطلع به في هذه الظروف الصعبة موظفو الصحة الحكوميون، بالدعم الحيوي المقدم من منظمة الصحة العالمية والأمم المتحدة، فضلا عن الحماية التي وفرتها بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونشدد على أهمية مضاعفة المجتمع الدولي لجهوده لمعالجة الحالة الإنسانية الخطيرة

في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأخيرا، نود أن نؤكد على أهمية استمرار المجتمع الدولي، بما في ذلك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة، في الرصد الوثيق للعملية الانتخابية ولفترة ما بعد الانتخابات، بهدف دعم ومواكبة عملية بناء السلام المستدام في البلد.

السيد توري (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يشكر وفد بلدي السيدة ليلى زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة ورئيسة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على إحاطتها الإعلامية التفصيلية بشأن التطورات في ذلك البلد. كما نشكر السيدة جوزيفين مبيلا على إحاطتها الإعلامية المفيدة.

ونظرا لأن الانتخابات الرئاسية والتشريعية وانتخابات المقاطعات في جمهورية الكونغو الديمقراطية ستعقد بعد خمسة أسابيع، فإن وفد بلدي يشيد باللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة على نجاح أعمالها التحضيرية للعملية الانتخابية، الذي ستدخل مرحلتها الحاسمة بإطلاق الحملة الانتخابية في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر. وفي ذلك الصدد، تدعو كوت ديفوار جميع الجهات الفاعلة السياسية الكونغولية المشاركة في العملية الانتخابية إلى القيام بحملة سلمية وتهيئة بيئة تفضي إلى إجراء انتخابات حرة وشفافة وذات مصداقية في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر. كما نناشد اللجنة الوطنية الانتخابية المستقلة تعزيز جهودها لإذكاء الوعي فيما بين الناخبين بشأن كيفية استخدام آلات التصويت ولإبلاغهم بأنهم آمنون.

وعشية بدء الحملة الانتخابية، فإن الحالة الصحية في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية المتسمة باستمرار تفشي وباء الإيبولا، لا تزال مسألة تستدعي قلق وفد بلدي. وفي الواقع، فإن الحملة الانتخابية، التي ستؤدي إلى تجمعات وتحركات كبيرة للسكان، تثير المخاوف من المخاطر الكبيرة لانتشار المرض. ولذلك يدعو وفد بلدي السلطات الصحية الوطنية والدولية إلى توخي اليقظة في تعزيز التدابير الوقائية خلال الفترة الانتخابية. وتحقيقا لتلك الغاية، نرحب ببعثة التقييم المشتركة بشأن الحالة على أرض الواقع التي نفذها في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ في جمهورية الكونغو الديمقراطية السيد جان - بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، والسيد تيدروس أدهانوم غيبريسوس، المدير العام لمنظمة الصحة العالمية، بعد أيام قليلة من اتخاذ القرار ٢٤٣٩ (٢٠١٨) بشأن تفشي فيروس إيبولا في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونشيد أيضا بعمل موظفي الأمم المتحدة، وبعثة الأمم المتحدة، ووزارة الصحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجميع الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف الذين هم في بيئة صعبة يقودون مكافحة ذلك الوباء.

وفي الختام، تقدر كوت ديفوار الجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام، وجميع موظفي بعثة الأمم المتحدة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدولية وجميع الشركاء الذين يقدمون الدعم إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونناشدهم جميعا المحافظة على مستوى المساعدة المقدمة إلى ذلك البلد وزيادتها بهدف استعادة السلام والاستقرار.

السيد سكوغ (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة ليلى زروقي، الممثلة الخاصة ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على جهودها المستمرة والدؤوبة، فضلا عن جهود الفريق العامل معها. ونعتقد أن الأمم المتحدة، بما في ذلك المساعي الحميدة للممثلة الخاصة، تضطلع بدور هام، ونحن نقدر حق التقدير المعلومات المستكملة التي قدمتها إلى المجلس. وإننا أيضا ممتنون جدا للسيدة مبيلا على آرائها القيمة من الميدان. وندرك أن الحالة والظروف التي تعمل في ظلها ليست دائما يسيرة.

ويفصلنا الآن أقل من شهرين عن انتخابات حاسمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد شجعتني رسالة الممثلة الخاصة اليوم التي مفادها أن الجهات الفاعلة الرئيسية ملتزمة بالتأكد من أن تتم العملية الانتخابية بنجاح لأن إجراء انتخابات شفافة

وموثوقة وشاملة للجميع من شأنه أن يسهم في تحقيق السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي المنطقة بأسرها. وفي حال فشلها، لن نكون على يقين من تحقيق أيّ من ذلك. ولهذا، يجب أن يظل المجلس يعمل بنشاط. وأود أن أركز على ثلاثة جوانب هامة في سياق التحضير للانتخابات وهي بناء الثقة، وكفالة الحيز الديمقراطي، والدعم الدولي.

ستكون الثقة في العملية الانتخابية عنصراً أساسياً لإضفاء المصداقية على الانتخابات وللتوصل إلى نتيجة يقبلها الجميع. وقد أحرز تقدم هام في الأسابيع الأخيرة، ولا سيما بشأن الجوانب التقنية للأعمال التحضيرية. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات كبيرة لسد فجوات الثقة. وفي هذا الصدد، نرحب بالخطوات التي اتخذتها اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات والممثلة الخاصة زروقي لبناء الثقة في العملية الانتخابية. وندعو جميع الأطراف إلى الانخراط مجددا في مشاورات لتسوية المسائل المعلقة. وتتحمل الحكومة، بطبيعة الحال، مسؤولية هامة في ذلك الصدد.

ولا يزال الخلاف القائم بشأن القوائم الانتخابية وآلات التصويت، بما في ذلك عدم اليقين بشأن تسليم المعدات اللازمة في الوقت المناسب، مبعثا للقلق. ولا تزال هناك حاجة إلى أن تضطلع اللجنة الانتخابية، والمؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو والجهات المعنية الأخرى من المجتمع المدني بمزيد من التوعية والإعلام بشأن العملية الانتخابية، بما في ذلك آلات التصويت. ويكتسي هذا الأمر أهمية بالغة في المناطق الواقعة خارج كينشاسا. ولا بد الآن من فهم مشترك واضح بين العناصر الفاعلة السياسية الرئيسية فيما يتعلق بالجوانب التقنية المعلقة، بما فيها الخاصة بآلات التصويت، من أجل تهدئة التوترات القائمة والحد من الإفراط في تسييس المسألة.

ولا تزال القيود المفروضة على الحيز الديمقراطي تعوق آفاق إجراء انتخابات موثوقة، كما بيّنته اليوم السيدة مبيلا. ويجب أن تنفّذ جميع الأطراف اتفاق رأس السنة الميلادية وتدابير بناء الثقة المكرسة فيه تنفيذا كاملاً. ومن المهم أن يحظى جميع المرشحين بالفرص ذاتها لخوض حملاتهم، بسبل تشمل إمكانية الوصول إلى وسائط الإعلام. وسيكون للعمليات الوطنية لمراقبة الانتخابات بقيادة المجتمع المدني دور بالغ الأهمية، ويجب أن يُسمح لها بالاضطلاع بعملها من دون تدخل. كما أن الحفاظ على الحيز الديمقراطي من خلال ضمان مشاركة المرأة مشاركة كاملة وعلى قدم المساواة أمر بالغ الأهمية. ويشمل ذلك تقديم معلومات واضحة عن حقوق التصويت وعمليات التسجيل.

ويجب التصدي لارتفاع مستويات العنف، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني، وغيرها من انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان. وكما سمعنا اليوم، فإن الحالة الأمنية لها أيضا تأثير مباشر في التصدي لفيروس إيبولا. ونرحب بالزيارة التي قام بها مؤخراً وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد لاكروا، والمدير العام لمنظمة الصحة العالمية، السيد تيدروس، إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويظل المجلس موحدا في دعمه لوقف هذه الأزمة الصحية، على النحو المبين في القرار ٢٤٣٩ (٢٠١٨)، الذي اعتمدناه قبل أسبوعين. ونقدر الجهود التي تبذلها الحكومة، وكذلك الأمم المتحدة والعاملون في المجال الصحي في الميدان، ونواصل التشديد على الحاجة إلى منع المرض من التفشي، بما في ذلك في البلدان المجاورة. واستمعنا إلى الشواغل التي أعربت عنها الممثلة الخاصة في هذا الصدد اليوم، بما فيها تلك المتعلقة بالحالة الأمنية في بيني.

ونرحب بالمبادرات الإقليمية التي اتخذتها الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والاتحاد الأفريقي لدعم جمهورية الكونغو الديمقراطية من خلال بعثات لمراقبة الانتخابات. وينبغي تشجيع الحكومة أيضا على العمل مع جهات فاعلة إقليمية ودولية أخرى في هذا الصدد. ومن الأهمية بمكان أن تواصل الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو

الديمقراطية تقديم المساعدة إلى الحكومة واللجنة الانتخابية قبل الانتخابات وإبّانها وبعدها. ومن الأساسي تقديم الدعم التقني فضلا عن المساعي الحميدة التي تبذلها الممثلة الخاصة. كما على بعثة الأمم المتحدة أن تظل على استعداد لدعم الأعمال التحضيرية اللوجستية للانتخابات.

ولا بد أن يتمكن الموظفون الدوليون وموظفو الأمم المتحدة، بمن فيهم مراقبو الانتخابات وحفظة السلام والخبراء العاملون في جمهورية الكونغو الديمقراطية، من الاضطلاع بمهامهم في ظل ظروف آمنة. إذ تتحمل الحكومة المسؤولية الرئيسية عن حماية الموظفين الدوليين الموجودين على أراضيها وعن محاسبة الجناة. ونود أن نذكر بأن شن هجمات على حفظة السلام والموظفين والخبراء التابعين للأمم المتحدة هي جرائم يُعاقَب عليها بموجب نظام الجزاءات المفروض على جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن دعم المجتمع الدولي الموحد لإجراء انتخابات ذات مصداقية مبيّن بوضوح في البيان المشترك الصادر عن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في تموز/يوليه، فضلا عن البيان المشترك الصادر عن الاتحاد الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والأمم المتحدة بشأن إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. وسيكون من الأهمية الحفاظ على هذه الوحدة طوال فترة الدورة الانتخابية كلّها، بما في ذلك فترة ما بعد الانتخابات.

وفي الختام، فإن سد فجوات الثقة، وكفالة الحيز الديمقراطي، والتصدي للعنف والحفاظ على الدعم الدولي الموحد سيكون حاسما لكفالة إجراء انتخابات موثوقة وشفافة وشاملة للجميع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وليست الانتخابات المزمع إجراؤها في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر حلا سحريا لجميع المشكلات، ولكنها ستكون خطوة حاسمة على مسار السعي إلى تحقيق السلام والاستقرار في البلد وخارجه.

السيدة كوردوبا سوريا (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلمت بالإسبانية*): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، السيدة ليلى زروقي، والسيدة جوزيفين مبيلا على بيانيهما والمعلومات التي قدّمتاها.

خلال الزيارة التي أُجريت مؤخرا إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، واشتركت في قيادتها فرنسا وغينيا الاستوائية، أتيحت لنا فرصة التحدث مع اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، وكذلك مع السلطات الحكومية، بما في ذلك الرئيس كابيلا كابانغي. وأتاح ذلك لكل من البلد المضيف والدول الأعضاء في مجلس الأمن توضيح مواقفها وتوقعاتها المتعلقة بالانتخابات المقبلة. ونعتقد، في هذا السياق، أن أنسب ما علينا عمله في هذه المرحلة هو الإعراب عن كامل دعمنا لما أحرزته جمهورية الكونغو الديمقراطية من تقدم وما أبدته من التزام كي تفي بالمواعيد النهائية المحددة في الجدول الزمني للانتخابات، دون الإخلال بتنفيذ اتفاق سان – سيلفستر المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وبخاصة تدابير بناء الثقة المكرسة فيه، المفضية إلى إجراء الانتخابات فعليا وانتقال الحكومة سلميا. ومن أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسائل الرئيسية ذات الصلة بالعملية الانتخابية، ووفقا للنداء الذي وجهه المؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، ندعو مرة أخرى إلى تنفيذه الكامل والفعال.

وثمة استنتاج آخر خلصنا إليه بفضل الزيارة، هو أنه على الحكومة والمعارضة العمل يداً بيد من أجل التمكن من تعزيز تدابير بناء الثقة. وعلى أساس هذا الفهم، مع أنه من الضروري للحكومة أن تبادر بعملية التنفيذ وأن تتولى قيادتها، إلا أن تلك التدابير لن تتحقق من دون مشاركة المعارضة. ولذلك، ندين الدعوة إلى الاحتجاجات التي تهيّج المشاعر وتفضي إلى العنف. ونحث السكان على احترام القانون. ونكرر دعوتنا جميع الأطراف

إلى العمل معا والتعاون بهدف إجراء انتخابات شفافة وذات مصداقية وسلمية وشاملة للجميع، تشارك فيها المرأة والشباب مشاركة كاملة وفعالة في جميع مراحل العملية الانتخابية. ونحيط علما بالاجتماع الذي عقده نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية، السيد هنري موفا فيما يتعلق بمشاركة المرأة في العملية الانتخابية والتزامه بتحسين أمن المرشحين. وحدها المشاركة النشطة للمرأة بوصفها ناخبة ومنتخبة ستكفل إجراء عملية انتخابية تشمل الجميع.

ومن ناحية أخرى، فإننا نقدر العمل الذي تقوم به اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، لا سيما استعدادها لمعالجة شواغل المرشحين للرئاسة فيما يتعلق بالعملية الانتخابية، كما يتضح من اجتماعهم المعقود في ٤ تشرين الأول/أكتوبر. وبالمثل، فإننا نثني على التزامها بتوفير الدعم للأحزاب السياسية من أجل تدريب مراقبي الانتخابات على استخدام آلات التصويت، فضلا عن سعيها إلى تحقيق توافق في الآراء من خلال إنشاء لجنة تقنية. كما أننا نؤيد القرار السيادي بتمويل الانتخابات وفقا لاحتياجات لجنة الانتخابات اللوجستية والتقنية؛ ومع ذلك، فإننا ندعو اللجنة إلى طلب دعم بعثة الأمم المتحدة إن كانت ترى هذا الإجراء مناسبا.

ونثني على مبادرات الممثلة الخاصة ومساعيها الحميدة والاجتماعات التي عقدتها مع مختلف الجهات الفاعلة من أجل تبادل الآراء وإرساء نهج متسق ومنسق بين الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإقليمية. وبالمثل، نرحب بالاجتماعات التي عقدت مع مختلف السلطات والمنصات السياسية ومجموعات المجتمع المدني لمناقشة العملية الانتخابية.

إننا نؤيد عمل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، والمبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا، فيما يخص الإعداد للانتخابات ونشجعهم على مواصلة تعاونهم مع اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة. كما نشجعهم على مضاعفة جهودهم لتحسين الحالة الأمنية واحترام حقوق الإنسان ومكافحة الإيبولا.

لقد ازدادت التحديات التي تواجه جمهورية الكونغو الديمقراطية في خضم الانتخابات بشكل كبير، ويكمن حلها في معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، ومن بينها انعدام السيطرة على الموارد الطبيعية، وهو عامل يسهم في إطالة الأزمة نتيجة لتجزئة الجماعات المسلحة والاستغلال المنهجي لموارد البلد من قبل الشركات عبر الوطنية التي تعمل بدون مراقبة.

ولهذا السبب، نعتقد أنه لا يكفي رصد ومعاقبة الجماعات المسلحة – سواء قادتها أو أفرادها – وأطراف النزاع. ويجب علينا تطبيق الجزاءات على الشبكات التي تشكل السلسلة الكاملة للمتورطين في النزاع، بمن في ذلك الميسرون التجاريون والماليون. وفي هذا الصدد، يتعين على مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي أن يعملا معا للتحقيق في أمر هذه الشركات وتحديدها، ومن ثم، التصدي لهذه الشبكات الإجرامية أو القضاء نهائيا.

باختصار، تكتسي السيطرة على المناطق الغنية بالموارد الطبيعية وإدارتها السيادية، أهمية قصوى، سواء من أجل وقف الأعمال القتالية أو من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية. وعندما يحافظ بلد ما على سيطرته الفعلية على موارده، وعندما تكون هناك إرادة سياسية لإدارتها على نحو يصب في مصلحة السكان، فمن الممكن إجراء تغيير هيكلي يؤدي إلى استقرار وتعزيز سيادة القانون، مع الاحترام التام لسيادة واستقلال البلد وسلامته الإقليمية.

السيدة غوادي (إثيوبيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): إسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الممثلة الخاصة للأمين العام، ليلى زروقي، على إحاطتها الإعلامية. ونقدر أيضا بيان السيدة جوزفين مبيلا.

وكما تمت الإشارة إلى ذلك في تقرير الأمين العام (S/2018/882)، أُحرز تقدم في تنفيذ الجدول الزمني الانتخابي لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي هذه المرحلة المهمة، من المهم أن يشارك جميع أصحاب المصلحة على المستوى الوطني، بشكل بنّاء في تسهيل إجراء الانتخابات وفقًا لأحكام الاتفاقية السياسية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. ومن الحيوي من أجل إحلال السلام والاستقرار في البلد، السماح للشعب الكونغولي بممارسة حقوقه الديمقراطية واختيار قادته في انتخابات شاملة وشفافة في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر لكفالة الانتقال السلمي للسلطة.

ويشجعنا الاختتام السلمي للمسيرة السياسية في ٢٩ أيلول/سبتمبر في كينشاسا، التي نظمها سبعة من زعماء المعارضة؛ ومظاهرات ١ تشرين الأول/أكتوبر في كانانجا، وسط كاساي. واجتماع ٤ تشرين الأول/أكتوبر للجنة الانتخابية الوطنية المستقلة مع ٢١ مرشحا للرئاسة أو ممثليهم، الذين تبادلوا المعلومات والآراء بشأن العملية الانتخابية.

ونأمل أن يحترم جميع أصحاب المصلحة الوطنيين والسياسيين مصالح شعوبهم وأن يمتنعوا عن الخطابات التحريضية. وفي هذا السياق، نتفق مع دعوة المؤتمر الوطني للكونغو، الذي أبرز أهمية تنفيذ الحكومة لتدابير بناء الثقة، على النحو المنصوص عليه في الاتفاق.

ونشجع اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة على الاستفادة من استعداد الأمم المتحدة لتقديم الدعم التقني واللوجستي للنجاح في إجراء انتخابات ٢٣ كانون الأول/ديسمبر. إن الدعم الاستشاري المقدم من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، في إدارة المستودعات، فضلا عن وضع وتنفيذ استراتيجيات وإجراءات التدريب لـ ٠٠٠ ٤٤٠ موظف اقتراع، إلى جانب مشاركة المرأة، يستحق الإشادة.

ونود أن نرحب بنتائج مؤتمر القمة التاسع لرؤساء الدول الأطراف في الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، الذي عقد في كامبالا في ٨ تشرين الأول/أكتوبر، والذي شجع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، وجميع أصحاب المصلحة المعنيين على المستوى الوطني، على تهيئة الظروف الملائمة لإجراء انتخابات سلمية وشاملة، ونلاحظ أيضا بارتياح الدعوة الموجهة إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، التي تستعد لنشر مراقبين للانتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأخيرا، نرحب بزيارتي المدير العام لمنظمة الصحة العالمية ووكيل الأمين العام لكروا إلى مركز تفشي فيروس الإيبولا، من أجل الاجتماع بالعاملين في المجال الصحي، وممثلي المجتمع المدني وقوات الأمم المتحدة لحفظ السلام والسلطات المحلية. وفي أعقاب اتخاذ القرار ٢٤٣٩ (٢٠١٨)، بعثت زيارة اثنين من كبار موظفي الأمم المتحدة رسالة جيدة للغاية تسلط الضوء على خطورة حالة فيروس الإيبولا والتحدي الأمني. ونكرر الإعراب عن تقديرنا للبعثة على دعمها المتواصل للجهود الرامية للتصدي لفيروس الإيبولا.

السيد ليفيتسكي (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة ليلى زروقي، على إحاطتها الإعلامية وعلى جهودها الدؤوبة الرامية إلى تعزيز السلام والاستقرار والديمقراطية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. واسمحوا لي أيضا أن أشكر السيدة مبيلا على إطلاعنا على آراء وتوقعات المجتمع المدني. وأود أن أغتنم هذه الفرصة للتأكيد على أن بولندا تقدر عاليا إسهام المجتمع المدني في عمل مجلس الأمن لأن المجتمع المدني غالبا ما يزودنا بتقرير واقعي عن الحالة الميدانية.

وترحب بولندا، على غرار وفود أخرى، بالتقدم المحرز هذا العام في تنفيذ الجدول الزمني الانتخابي، فضلا عن المشاركة الواضحة والفعالة لجميع أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني

في الأعمال التحضيرية للانتخابات. وتأمل بولندا أن يستمر الالتزام البناء لجميع الأطراف حتى نهاية الحملة الانتخابية وفي فترة ما بعد الانتخابات. ومما يشجعنا كلمات السيدة زروقي التي مفادها أن جميع أصحاب المصلحة لا يزالوا ملتزمين بالعملية الانتخابية. وفي هذا السياق، نكرر نداءنا إلى سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية بتنظيم انتخابات عادلة وموثوقة وشفافة وشاملة حقا في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر.

ولا تزال بولندا تقر ببناء الثقة بين جميع الأطراف الفاعلة السياسية والاجتماعية كشرط مسبق لتهيئة بيئة مناسبة لإجراء انتخابات ذات مصداقية. ونشجع جميع أصحاب المصلحة على استمرار انخراطهم من خلال الحوار لبناء توافق سياسي، لا سيما بشأن القضايا المثيرة للجدل، بما في ذلك آلات التصويت وسجل الناخبين. واسمحوا لي أيضا أن أكرر التأكيد على أن احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية لا يزال يشكل عاملا رئيسيا في عملية الانتقال الديمقراطي للسلطة واستقرار جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي هذا السياق، تشكل التقارير المستمرة عن القيود المفروضة على حرية التعبير وحرية التجمع وانتهاك حرية وسائل الإعلام، مصدر قلق كبير لنا.

كما نشعر بالقلق جراء تقلص المساحة المتاحة للمجتمع المدني، حيث يظل المجتمع المدني القوي والنشط عنصرا أساسيا في الديمقراطية الحيوية. وعلاوة على ذلك، يؤكد منح جائزة نوبل للسلام للدكتور دينيس موكويغي على الحاجة الملحة للتصدي بطريقة فعالة للعنف الجنسي الذي تعاني منه جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وتشجع بولندا حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على مواصلة الحوار والتنفيذ الكامل لتدابير بناء الثقة الواردة في اتفاق سان سيلفستر، وضمان وجود أرضية متساوية لجميع الأطراف وفتح المجال العام. ونحث سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية على إطلاق سراح جميع السجناء السياسيين المتبقين، بما في ذلك نشطاء المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان.

وننوه بمبادرة الحكومة الأخيرة بشأن مشاركة المرأة في الانتخابات، ونشجع السلطات على زيادة مشاركتها في هذا الصدد.

ولا بد من ضمان المشاركة العادلة والآمنة للناخبات والنساء المتطلعات للترشح في العملية الانتخابية الجارية.

إن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تؤثر تأثيرا كبيرا على الاستقرار في منطقة وسط أفريقيا وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وتدعو بولندا جميع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، علاوة على الدول المجاورة، إلى مواصلة دعمها المتسق والفعال للعملية السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونرحب، في ذلك السياق، بالمساعدة التي تقدمها الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي للعملية الانتخابية.

في الختام، تمثل الانتخابات المقبلة فرصة لاتخاذ خطوة ضرورية صوب تحقيق الأمن الدائم والتنمية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونعرب عن الأمل في عدم إهدار هذه الفرصة وفي الوفاء بطموحات المجتمع الكونغولي.

السيد تيمينوف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): نشارك الآخرين في توجيه الشكر إلى الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة ليلى زروقي، على إحاطتها الإعلامية المتبصرة. كما نعرب عن تقديرنا للسيدة جوزفين مبيلا لما قدمته من معلومات مفيدة حول آخر المستجدات.

على الصعيد السياسي، تشير كازاخستان على نحو إيجابي إلى التقدم الذي أحرزته حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في عملية التحضير للانتخابات التي ستُجرى في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، وفقا للجدول الزمني للانتخابات. وينبغي إجراء هذه

العملية المملوكة وطنيا مع احترام السيادة والاستقلال السياسي والسلامة الإقليمية لجمهورية الكونغو الديمقراطية ووحدتها.

وندعو السلطات الكونغولية إلى مواصلة تنفيذ التدابير الرامية إلى تهيئة الظروف المؤاتية لإجراء انتخابات تتسم بالمصداقية والشفافية، مع كفالة المشاركة المجدية للمرأة في هذه العملية. ويجب أن تبذل جميع الجهات الفاعلة السياسية الرئيسية مزيدا من الجهود لإجراء حوار بناء وشامل للجميع لتحقيق تقدم سياسي ولبناء الثقة في العملية الانتخابية. ويشكل ما حدث مؤخرا من اختيار مرشح مشترك للمعارضة لخوض الانتخابات الرئاسية المقبلة علامة إيجابية للمشاركة البناءة. ونؤكد مجددا كذلك أهمية قيام جميع الأطراف بتنفيذ الاتفاق السياسي المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

ونشيد بتصميم حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على الالتزام بتولي المسؤولية الكاملة عن تنظيم الانتخابات. ونرحب، في هذا الصدد، بالتدابير التي اتخذتها الحكومة الكونغولية لتزويد اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات بوسائل النقل اللازمة لإيصال المواد الانتخابية إلى جميع أنحاء البلد في الوقت المناسب. ونشيد كذلك بالطابع السلمي للمظاهرات المأذون بها من قبل الحكومة التي جرت مؤخرا في كينشاسا، وندعو جميع الأطراف إلى مواصلة المشاركة بطريقة متسامحة وبناءة. ومن المهم كذلك تأمين الانتخابات في جميع المراحل، وهو ما يشكل شرطا مسبقا لإجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية. ونشجع السلطات الكونغولية، في ذلك الصدد، على ضمان قدرة قوات الأمن الوطنية وعملها المنسق، بدعم من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

على الرغم من أن الانتخابات تشكل خطوة هامة على طريق تحقيق استقرار الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإننا نشدد على أهمية معالجة الأسباب الجذرية للنزاع من خلال تعزيز الدعم المقدم من المجتمع الدولي والشركاء الإقليميين.

وعلى الصعيد الأمني، يساورنا قلق بالغ إزاء استمرار أنشطة الجماعات المسلحة في شرق البلد، ولا سيما في منطقة بيني، الأمر الذي يشكل تحديا كبيرا لحماية المدنيين. وندين بشدة هذه الهجمات على المدنيين، بما في ذلك اختطاف الأطفال. ولذا، فإن تعزيز قدرة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية على الاستجابة يشكل أمرا حيويا.

وفيما يتعلق بالحالة الوبائية، فإننا نشير إلى أنه على الرغم من فعالية التدابير الجماعية للتصدي لتفشي فيروس إيبولا في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا يزال الوباء خطيرا ولا يمكن التنبؤ به، حيث أنه يتفشى في منطقة نزاع قائم، وبالتالي فإن انعدام الأمن المادي يشكل تحديا مستمرا ويعرقل جهود الاستجابة الجارية. ونشيد بتفاني موظفي منظمة الصحة العالمية وبعثة الأمم المتحدة ووزارة الصحة وجميع الشركاء الذين يكافحون هذا التفشي الخطير للمرض في ظروف بالغة الصعوبة. ومن الواضح أن هناك حاجة إلى المزيد من تدابير الاستجابة الفعالة من قبل المجتمع الدولي.

السيدة غريغوار فان هارن (هولندا) (*تكلمت بالفرنسية*): لم يتبق سوى ٣٩ يوما على إجراء الانتخابات، والتي ستكون الأولى في تاريخ جمهورية الكونغو الديمقراطية التي تؤدي إلى نقل السلطة ديمقراطيا. ونشكر الممثلة الخاصة للأمين العام زروقي وفريقها على مساعيهم الحميدة وعلى الإحاطة الإعلامية الممتازة. وكذلك نشكر السيدة مبيلا على بيانها، الذي قدم السياق الإضافي الضروري بشأن العملية الانتخابية.

أود اليوم أن أتناول ثلاث نقاط: أولا، التقدم المحرز في التحضيرات للانتخابات؛ وثانيا، الحاجة إلى مواصلة إفساح المجال السياسي؛ وثالثا، قلقنا إزاء تدهور الحالة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ترحب مملكة هولندا بالتقدم المحرز في تنفيذ الجدول الزمني للانتخابات. ويشمل ذلك توزيع المعدات وتدريب موظفي

مراكز الاقتراع. ونرحب كذلك بدعوة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والاتحاد الأفريقي ومركز كارتر إلى إرسال مراقبين مستقلين. فهم سيضطلعون بدور هام إلى جانب ٤٠ ٠٠٠ مراقب محلي. وكذلك نشجع الأحزاب السياسية والمواطنين على الحصول على تراخيص كشهود على الانتخابات.

ويشير الأمين العام في تقريره (S/2018/882) إلى أن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية واللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات تعملان معا من أجل زيادة مشاركة المرأة. ونحن نحيي جهودهما ونحث جميع الأطراف على الاستفادة من هذه الأيام الأخيرة من أجل تعزيز مشاركة المرأة في هذه الانتخابات. ونذكر حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بأن البعثة تظل على أهبة الاستعداد للمساهمة في الدعم اللوجستي. وقد أُحرز تقدم كبير في الأشهر الأخيرة، ولكن لا تزال التحديات قائمة، مثل انعدام الثقة والقيود المفروضة على الحيز السياسي. ونناشد جميع الأحزاب السياسية أن تنظم حملات انتخابية بناءة للمساعدة على إيجاد حلول توفيقية لمواجهة هذه التحديات.

وهذا يقودني إلى نقطتي الثانية، بشأن الحاجة إلى زيادة فتح المجال السياسي. إننا نهنئ الحكومة الكونغولية على إذنها مؤخرا بتنظيم عدة مظاهرات، جرت بطريقة سلمية. بيد أن مظاهرات أخرى حُظرت في مدن رئيسية عديدة. ونحث السلطات مرة أخرى على رفع الحظر التام على المظاهرات وعلى احترام حرية التعبير. ونذكر السلطات بوعدها بالإفراج عن السجناء السياسيين الـ ١٣٠، بما في ذلك الحالات البارزة، وفقا لاتفاق رأس السنة الميلادية.

فمع بدء الحملة الانتخابية، من الضروري بناء الثقة والتوصل إلى توافق في الآراء بين الأحزاب السياسية واللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات. ونرحب، في ذلك الصدد، بفتح الحوار في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ونشجع جميع الجهات الفاعلة على العمل معا بروح بناءة. ونهنئ جميع الأحزاب السياسية على مواصلة التزامها بالمشاركة في العملية.

إن الرهانات على هذه الانتخابات التاريخية هائلة. وثمة مهمة ضخمة في انتظار الفائز، إذ أنه سيواجه، رجلا كان أم امرأة، التحديات الإنسانية والأمنية التي لا تزال قائمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ثالثا، أود أن أتطرق إلى تدهور الحالة الأمنية في شرق البلد. فقد ازداد عدد الجماعات المسلحة زيادة كبيرة. وشن هجمات على المدنيين والعاملين في المجال الإنساني في منطقة بيني أمر غير مقبول. فهذه الهجمات تهدد المعركة غير المؤكدة ضد وباء إيبولا. ويمثل الوباء التفشي الأكبر في تاريخ جمهورية الكونغو الديمقراطية حتى الآن. ونرحب بالعمل الهام الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة في حماية المدنيين في هذا السياق. ومن الضروري أن تعمل جمهورية الكونغو الديمقراطية والمجتمع الدولي معا من أجل تحقيق الاستقرار في بيني وكسب ثقة السكان المحليين. وفي هذا الصدد، نرحب بالزيارة الأخيرة التي قام بها السيد لاكروا والسيد غيبريسوس مؤخرا بشأن هذا الموضوع.

وفي مناطق أخرى، بما في ذلك حول بيجومبو، ما زال السكان يعانون آثار النزاع العنيف وانتهاكات حقوق الإنسان. ولا تزال الأزمة الإنسانية تتدهور، وندعو جميع الدول الأعضاء إلى زيادة مساهمتها في خطة المساعدة الإنسانية. وندعو جمهورية الكونغو الديمقراطية والدول المجاورة إلى تنفيذ إطار الامتثال الذي وضعته لجنة الشؤون السياسية وشؤون الأمن في الاتحاد الأوروبي، وإلى التعاون بشأن مسألة الأشخاص المشردين داخليا، بما في ذلك من أجل عودتهم، وفقا للقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وختاما، فإننا نشهد لحظة حاسمة في تاريخ جمهورية الكونغو الديمقراطية، لحظة ينشدها الشعب الكونغولي. وبغية القضاء على الأسباب الجذرية للنزاع وعدم الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بشكل دائم، لا بد من ضمان انتقال ديمقراطي

للسلطة بعد إجراء انتخابات ذات مصداقية وسلمية وشفافة. وسيدلي المواطنون الكونغوليون بأصواتهم وسيحكمون على مصداقية العملية. وفي هذه المرحلة النهائية، ينبغي للمجلس وشركائه الإقليميين، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، مواصلة رصد الحالة عن كثب.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر السيدة ليلى زروقي، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطتها الإعلامية الوافية عن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وكذلك بشأن التحضير للانتخابات التي ستعقد في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر. ونحيط علما بالبيان الذي أدلت به السيدة جوزيفين مبيلا.

وما زلنا نعتقد أن إجراء الانتخابات المقررة وفقا للجدول الزمني المحدد سيساعد على الحد من التوترات السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكما يتبين من التقرير الأخير للأمين العام (S/2018/886)، وكما سنحت لنا جميعا الفرصة لكي نرى بأنفسنا خلال بعثة مجلس الأمن إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن الأساس الفني والتشريعي للانتخابات يتماشى مع التقويم الانتخابي للجنة الانتخابية الوطنية المستقلة. ومن المهم أن يتم نشر نسخة نهائية من القوائم الانتخابية متى انتهت مراجعتها، دون تكرار أو أخطاء. وقد أحطنا علما بنشر القوائم النهائية للمرشحين، ويسرنا أن نصف الأحزاب السياسية في البلد قد وقعت على مدونة قواعد السلوك الانتخابية.

وتتزايد حدة المنافسة السياسية كما توطد القوى السياسية صفوفها في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي هذا الصدد، ندعو الأحزاب الكونغولية إلى الالتزام بالاتفاق السياسي الشامل المؤرخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. ولا ننكر أهمية ضمان أن تعد السلطات الكونغولية تدابيرها لبناء الثقة، وينطبق ذلك أيضا على ما يسمى بالقضايا ذات الدلالة الرمزية الواردة في الاتفاق السياسي والمتعلقة بالفاعلين السياسيين الذين يعيشون في الخارج. وندعو مرة أخرى إلى احترام سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وقوانينها. وفي الوقت نفسه، نحث قوى المعارضة على التخلي عن الخطط السلبية، والالتزام بالقواعد القائمة واحترام القرارات التي أصدرتها الهيئات القضائية الكونغولية بالفعل. ومسألة نزاهة تلك القرارات لا تندرج ضمن اختصاص مجلس الأمن، وإن كان ينبغي لنا، توخيا للإنصاف، أن نشير إلى أنه لدى مراجعة الدعاوى القضائية المرفوعة بشأن المسائل الانتخابية، توصلت المحكمة الدستورية بالفعل إلى أحكام لصالح أحزاب المعارضة.

ونحث الزملاء على عدم المغالاة في التركيز على الموقف المتعلق بقرار اللجنة الانتخابية باستخدام آلات التصويت الإلكتروني، وهو حق سيادي للهيئات الكونغولية المعنية. وكما استطعنا أن نرى مباشرة خلال زيارة مجلس الأمن، فهي أساسا أجهزة طباعية لضمان سرعة إخراج نتائج التصويت بشكل مدمج. ونفهم أن اللجنة الانتخابية تقوم بالفعل بأعمال تحضيرية لوجستية لإجراء الانتخابات. ونتفق على ضرورة ضمان أن توفر كينشاسا تمويلا يوثق به للعملية الانتخابية تجنبا للأعطال. ونحن نحترم قرار الحكومة بالاعتماد بصورة رئيسية على مواردها الذاتية في التعامل مع هذه المسألة، ونحيط علما بأن الدفعة التالية من الأموال اللازمة لاحتياجات ما قبل الانتخابات قد صُرفت في تشرين الأول/أكتوبر. مع ذلك، نود أن نشير أيضا إلى أن القدرات اللوجستية لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ينبغي ألا تغيب عن البال.

وكما نفهم، فإن دور البعثة في تنظيم وإجراء الانتخابات ينبغي ألا يتجاوز الولاية المحددة في القرار ٢٤٠٩ (٢٠١٨). ويجب تنفيذ حماية المدنيين في سياق الانتخابات باحترام كامل للمبادئ الأساسية لحفظ السلام ومن دون أي تدخل في الشؤون الداخلية لكينشاسا.

وأود أن أشدد على أن الانتخابات وحدها لا يمكن أن تحل كل وأي مشكلة من مشاكل جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويجب أن نركز على معالجة الأسباب الأساسية للأزمة. ونحث الجميع على عدم إغفال أهمية مواصلة مكافحة الجماعات المسلحة غير الشرعية في شرق البلاد، التي لا تزال تشكل خطرا على المدنيين، وهي قادرة على زعزعة الاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى. ونعتقد جازمين أن حل تلك المشكلة ينبغي أن يعتبر المؤشر الرئيسي لاستقرار البلد وانسحاب البعثة، التي تتعلق مهمتها الرئيسية، بالدرجة الأولى، بالتعامل مع الحالة الأمنية.

سيكون من المستحيل أن تستقر الحالة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية عن طريق التدابير العسكرية وحدها. ويجب أن يستمر تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، جنبا إلى جنب مع المساعدة في تعزيز مؤسسات الدولة للحكم واستعادة المؤسسات الاجتماعية في المناطق التي تم تحريرها من المتمردين.

السيد هيكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص، السيدة زروقي، والسيدة مبيلا، على إحاطتيهما الإعلاميتين. وأود بصفة خاصة أن أشكر السيدة مبيلا على عملها الشجاع كناشطة في مجال حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية وعلى تقديمها هذه التوصيات الواضحة إلى المجلس، كما أشكر حكومتها واللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة. وأرجو أن أتناول بعض هذه التوصيات لاحقا.

وكما أوضح كل من مقدمي الإحاطات الإعلامية والعديد من زملائي اليوم، فإن جمهورية الكونغو الديمقراطية تمر بمرحلة حاسمة من تاريخها. فالانتخابات المقرر إجراؤها في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، قد تؤدي إلى أول انتقال سلمي للسلطة في البلاد. وسيكون ذلك إنجازا كبيرا للشعب الكونغولي البالغ تعداده ٨٥ مليون نسمة الذين واجهوا صراعات مدمرة على مدار تاريخهم. وهذه الانتخابات أكثر من مجرد حقوق ديمقراطية. فالانتخابات الناجحة من شأنها تعزيز الأمن السياسي والاستقرار الإنساني لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، مما يمكن بدوره للأمن والنمو والتجارة والازدهار في المستقبل.

إن وجود جمهورية الكونغو الديمقراطية مستقرة ومزدهرة أمر حيوي، لا للشعب الكونغولي فحسب، بل للمنطقة والعالم أيضا. وكما شهدنا على مدى سنوات عديدة، فإن انعدام الأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية لم يؤثر سلبا على الملايين من أبناء الشعب الكونغولي فحسب، فقد دمر المنطقة الأوسع. ولذلك، من الملائم تماما أن نجري مناقشات دورية، كمجلس، مع متابعة الحالة عن كثب والتأكد من متابعة الزيارة التي قام بها مجلس الأمن قبل ما يزيد على الشهر بقليل، لا سيما من أجل الوقوف على التقدم المحرز بشأن العديد من الالتزامات التي تعهدت بها الحكومة والقادة السياسيين الآخرين في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأعتقد أن من المهم تسجيل التطورات الإيجابية في الأشهر الأخيرة. ونرحب بالخطوات الإيجابية التي اتخذتها الحكومة فيما يتعلق بالانتخابات، بما في ذلك تسجيل الناخبين ونشر القائمة النهائية للمرشحين للانتخابات. ونرحب أيضا بالتعهد المتكرر للرئيس كابيلا بأنه لا ينوي الترشح لولاية ثالثة، وفقا لدستور جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولكن، كما ذكرتنا السفيرة هيلي في وقت سابق اليوم، فإن الديمقراطية لا تعني حدثا واحدا، بل هي عملية كاملة. ولذلك، ندعو جميع الأطراف السياسية الفاعلة في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى تهيئة الظروف لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية. ولا سيما من خلال تنفيذ تدابير بناء الثقة في اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ لكفالة الحقوق المدنية والسياسية. ويشمل ذلك الاحترام الكامل للحيز السياسي والسماح للأحزاب السياسية بالتجمع السلمي.

ونرحب بتعهد الرئيس كابيلا لمجلس الأمن أثناء زيارتنا بأن تسمح حكومته بالاحتجاجات السلمية من جانب المعارضة.

ولذلك، فإننا نشعر ببالغ القلق إزاء التقارير التي تشير إلى زيادة الاعتقالات والاحتجازات بين المتظاهرين واستمرار احتجاز السجناء السياسيين. وندعو الرئيس كابيلا وحكومته إلى الارتقاء إلى مستوى التزاماتهما بالسماح بالاحتجاجات السلمية للمعارضة وإطلاق سراح جميع السجناء السياسيين.

ويجب على الأحزاب السياسية وزعمائها أيضا أداء دورهما وأن يشجعا مؤيديهما على المشاركة بصورة سلمية في العملية الديمقراطية. فالعنف أيا كان مستواه، يقوض مصداقية الانتخابات في نظر الشعب الكونغولي والمجتمع الدولي على حد سواء. وندعو الجهات السياسية الرئيسية الفاعلة، بما في ذلك المعارضة، إلى المشاركة البناءة في العملية الانتخابية بما في ذلك المسألة الشائكة المتعلقة بآلات التصويت وسجل الناخبين. وستكون الجهود التي تبذلها اللجنة الانتخابية حاسمة في إجراء انتخابات ذات مصداقية. ونشاطر السيدة مبيلا دعوتها اللجنة إلى التعاون مع أصحاب المصلحة الرئيسيين لمعالجة شواغلهم واستعادة الثقة في العملية الانتخابية. ويتمثل أحد السبل الممكنة لاستعادة الثقة في العملية الانتخابية والانتخابات، وخاصة في آلات التصويت، في تنفيذ توصيات مؤسسة وستمنستر للديمقراطية. وقد شعرنا بالارتياح لتأكيد اللجنة الانتخابية – خلال زيارة المجلس إلى كينشاسا – عزمها على تنفيذ توصيات المؤسسة، ونحثها على مواصلة تنفيذ تلك التوصيات في أقرب وقت ممكن بهدف تعزيز الثقة في آلات التصويت.

ونثني على الدعم اللوجستي الذي قدمته البعثة للانتخابات المقبلة حتى الآن، ونرحب باستعدادها لتقديم مزيد من الدعم عند الاقتضاء وبناء على طلب الحكومة. وندعو اللجنة الانتخابية إلى التعاون مع بعثة الأمم المتحدة في أقرب وقت ممكن للحصول على أي مساعدة لوجستية قد تحتاج إليها. والمملكة المتحدة على استعداد لدعم العملية السياسية في المنطقة، حيث نقدم التمويل اللازم لتوعية الناخبين وإشراك المجتمع المدني ومشاركة المرأة والمراقبة المحلية، فضلا عن دعم تلك العملية هنا في الأمم المتحدة.

وفي الختام، فليس السياسيون هم الذين سيفوزون بهذه الانتخابات أو يخسرونها، بل هو شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية الذي شهد مستويات مدمرة من النزاع والمعاناة الإنسانية المترتبة عنها منذ الاستقلال. ولذلك، فإننا ندعو جميع القادة إلى وضع طموحاتهم الشخصية جانبا وأن يفعلوا ما هو واجب عليهم لشعبهم – أي المشاركة ودعم هذه الانتخابات التي قد تتسم بالمصداقية في جمهورية الكونغو الديمقراطية ونأمل أن تليها انتخابات كثيرة مثلها.

السيد المنيخ (الكويت): أود أن أتقدم بداية، سيدي الرئيس، بالشكر للسيدة ليلى زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والسيدة جوزيفين مبيلا، ممثلة المجتمع المدني على إحاطتيهما القيِّمتين.

تفصلنا أربعون يوما من الحدث الأهم في تاريخ جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهو إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية على المستوى الوطني وعلى مستوى المقاطعات بتاريخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر والتي نتطلع إلى أن تُعقد في الموعد المحدد لها لتشهد جمهورية الكونغو الديمقراطية أول عملية ديمقراطية وانتقال سلمي للسلطة في تاريخها. فالتزام الحكومة الكونغولية بالجدول الزمني للانتخابات وإعلان أغلبية الأحزاب السياسية والجهات الوطنية مشاركتها في العملية الانتخابية كلاهما مؤشر إيجابي ويبعث على التفاؤل. ونتمنى أن تتوج تلك المؤشرات الإيجابية بعقد الانتخابات بصورة آمنة وبكامل الشفافية والمصداقية لتتحقق طموحات الشعب الكونغولي الذي ينشد الأمن والاستقرار والإعمار.

وعلى الرغم من ضيق الوقت إلى حين الوصول إلى موعد الانتخابات الرئاسية، إلا أننا ما زلنا نؤكد على أهمية استغلال

الأيام القليلة القادمة لإحراز تقدم ملموس في تنفيذ تدابير بناء الثقة التي نص عليها الاتفاق السياسي المؤرخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، لتكون العملية السياسية شاملة لجميع فئات الشعب الكونغولي.

إن نشر القوائم الانتخابية في ١٩ أيلول/سبتمبر، والجهود التي تبذلها اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة – بما في ذلك عقد اجتماع مع المرشحين الرئاسيين أو من يمثلهم لتبادل المعلومات والآراء بشأن العملية الانتخابية، جميعها إجراءات تصب في مصلحة سير العملية الانتخابية بصورة إيجابية. إلا أن مسألة آلات التصويت لا تزال تمثل تحديا هاما لسير العملية الانتخابية، ونتمنى أن تتمكن الحكومة الكونغولية من تجاوزه بتوافق جميع الأحزاب السياسية.

وتماشيا مع أهمية الحدث الذي ستشهده جمهورية الكونغو الديمقراطية قريبا، والذي تلمّسناه خلال زيارة المجلس الأخيرة، والذي نتطلع إلى أن ينهي حقبة التشجنات السياسية والتحديات الأمنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونأمل أن تواكب عملية الانتخابات توفير الحكومة الكونغولية مناخ مناسب لحرية التعبير والسماح بعقد التظاهرات السلمية. ونثمّن هنا قرارها والتزامها بتمويل العملية من موارد ميزانيتها العادية. ونتطلع إلى تعاونها مع بعثة الأمم المتحدة للحصول على المساعدات الفنية والتقنية اللازمة لإجراء الانتخابات. ونثمن في ذلك الصدد الدور الهام الذي تقوم به المنظمات الإقليمية في هذه المرحلة الهامة من المسيرة السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وبلا شك فإن استمرار الأزمة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية لهو أمر مقلق للغاية. فالأرقام الخاصة بالحالة الإنسانية للاجئين والمشردين والمحتاجين للمساعدات العاجلة لا تزال تدعو للقلق. ووفقا لنشرة الشؤون الإنسانية الصادرة عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في تشرين الثاني/نوفمبر هناك ١٠,٥ مليون شخص يتلقون الإغاثة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فجميع تلك الأرقام تدعو للقلق وتتطلب جهودا مضاعفة من المجتمع الدولي ومن الحكومة الكونغولية لمعالجتها والتغلب عليها.

وختاما، أود أن أعرب عن عميق القلق لاستمرار تفشي فيروس إيبولا في منطقة شرق الكونغو، وما يصاحبه من تدهور أمني يعيق عملية التصدي له، وعودة النازحين من بعض دول الجوار، الأمر الذي بات يشكّل خطرا كبيرا على حياة المدنيين الكونغوليين، وتهديدا مباشرا وخطيرا لدول الجوار. إلا أننا نثمّن عاليا الجهود المشتركة التي تبذلها وزارة الصحة الكونغولية ومنظمة الصحة العالمية والأمم المتحدة ممثلة في بعثة الأمم المتحدة لمكافحة فيروس إيبولا. ونشيد كذلك بالزيارة المشتركة التي قام بها المدير العام لمنظمة الصحة العالمية ووكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام إلى الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية في الأسبوع الماضي لتقييم تفشي المرض في الكونغو. ونتمنى أن تتضافر وتستمر كافة الجهود للقضاء على هذا الوباء في أقرب وقت ممكن.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الصين.

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الممثلة الخاصة زروقي على إحاطتها. وأقدّر جهودها الرامية إلى تعزيز السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وستواصل الصين دعم عملها. وأود أيضا أن أشكر السيدة مبيلا على إحاطتها.

تواصل حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية العمل بنشاط مؤخرا لأجل الحفاظ على السلام والاستقرار الداخلي وتعزيز الحوار بين جميع الأحزاب السياسية، فضلا عن الحد من التوترات القبلية في منطقة كاساي. وتواصل اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة أداء مهامها كاملة وتمضي قدما بثبات في الاستعداد للانتخابات. وهذا دليل واضح على الالتزام الثابت لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وشعبها بصون السلام والاستقرار

الوطنيين استنادا إلى نهج يتولى زمامه الكونغوليون وتحقيق الانتقال السلس للسلطة عن طريق إجراء انتخابات سلمية. وتشيد الصين بالجهود التي تبذلها الحكومة واللجنة الانتخابية في ذلك الصدد.

ينبغي لمجلس الأمن والمجتمع الدولي أن يُقرّا ويحترما تماماً تطلعات حكومة وشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية والجهود التي يبذلونها. وفي الوقت نفسه، لا تزال جمهورية الكونغو الديمقراطية تواجه تحديات تتعلق بأمور كالثقة المتبادلة فيما بين الأحزاب السياسية والجماعات المسلحة في الجزء الشرقي من البلد. وعلاوة على ذلك، ثمة خطر من أن ينتشر وباء إيبولا في بعض المناطق الشمالية الشرقية.

ومع احترام سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية واستقلالها وسلامتها الإقليمية، يجب أن يوفر لها مجلس الأمن والمجتمع الدولي المساعدة البناءة. والأولوية الآن هي لضمان أن تجري الانتخابات على نحو سلس. وينبغي أن يتصرّف جميع المعنيين في البلد لمصلحة البلد الأساسية، وأن يحلوا خلافاتهم سلمياً من خلال الحوار والمشاورات ويعملوا معاً على النهوض بالعمليات الانتخابية والسياسية.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يحترم حق حكومة وشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية في قيادة العملية السياسية. وينبغي أن يعزز الاتحاد الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وغيرهما من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، التنسيق والتعاون فيما بينهما وأن يؤديا دوراً فعالاً في مجال الوساطة. ما فتئت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية تؤدي دوراً هاماً في صون السلام والاستقرار في البلد. وتأمل الصين في أن تواصل البعثة تعزيز الاتصال والتنسيق والتشاور مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وأن تؤدي مهامها وفقاً لولايتها. وينبغي للمجتمع الدولي متابعة الاستجابة بصورة إيجابية للنداء الموجه من أجل تقديم المساعدة الإنسانية إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية ودعم عمل منظمة الصحة العالمية واللجنة الدولية للصليب الأحمر بهدف احتواء تفشي فيروس إيبولا.

وستستمر الصين في العمل مع المجتمع الدولي لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على أساس تولي مقاليد الأمور على الصعيد الوطني، في أقرب وقت ممكن.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

وأعطي الكلمة لممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد غاتا مافيتا وا لوفوتا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (*تكلم بالفرنسية*): أودّ أن أبدأ بتهنئتكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر. ومن دواعي سروري بصفة خاصة أن أحيي من خلالكم البلد الصديق، جمهورية الصين الشعبية، الذي تربطه مع جمهورية الكونغو الديمقراطية علاقات ممتازة. وأود أيضاً أن أشكركم على أخذ زمام المبادرة لتنظيم هذه الجلسة الهامة للنظر في العملية الانتخابية وتنفيذ الاتفاق السياسي المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ في جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما أود أن أشكر جميع أعضاء المجلس على الاهتمام الثابت بالحالة في بلدي.

ولن أغفل عن أن أحيي السيدة ليلى زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأن أعرب عن تقديرنا لإحاطتها الإعلامية الزاخرة بالمعلومات.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة للتعبير عن آراء حكومتي بشأن المسائل قيد المناقشة، كما نفعل دائماً عند مخاطبة المجلس. ولكن قبل أن أفعل ذلك، أود أن أشير إلى أن التقرير قيد النظر (S/2018/882) يؤكد على أن الحالة السياسية في بلدي لا تزال منصبّة على الانتخابات المزمع عقدها في ٢٣ كانون الأول/

ديسمبر، والتي تجري الاستعدادات لها بصورة حسنة. في الواقع، قبل شهر أو نحوه من ذلك التاريخ الذي طال انتظاره، انتهينا من جميع الأنشطة المقرر إنجازها بحلول هذا الموعد، تمشياً مع الجدول الزمني الانتخابي للجنة الوطنية المستقلة للانتخابات. إن الأنشطة الحالية والمتبقية يمكن تقسيمها إلى مجالات توظيف وتدريب موظفي الانتخابات البالغ عددهم ٩٠١ ٥١١ شخص؛ وتثقيف وتوعية الناخبين ومعلمي شؤون التربية المدنية، بما في ذلك ما يتصل باستخدام آلات التصويت وتطبيق مدونة قواعد السلوك؛ وتدريب مدربي الموظفين المسؤولين عن مراكز الاقتراع وفرز الأصوات والمراكز المحلية لتجميع النتائج؛ ونشر المعدات الانتخابية في جميع أنحاء البلد واعتماد الشهود والمراقبين والصحفيين.

وفيما يتعلق بالمعدات الانتخابية، من المهم الإشارة هنا إلى أن مختلف المراكز اللوجستية في جميع أنحاء البلد – في ماتادي، وكينشاسا، وبونيا، وكيسانغاني، وغوما، ولوبومباشي – قد استقبلت كبائن الاقتراع، ومعدّات مراكز الاقتراع وفرز الأصوات، وصناديق الاقتراع واللوازم الأخرى. وينطبق الشيء نفسه على آلات التصويت، التي وصلت إلى ميناء ماتادي لإرسالها إلى المقاطعات الغربية والوسطى من البلد، وإلى ميناءي دار السلام ومومباسا لإرسالها إلى مراكز الاقتراع في المقاطعات الشرقية. وفيما يتعلق باللوجستيات، وفرت الحكومة المعدات البرية والجوية والبحرية للجنة الانتخابية، بما في ذلك السيارات والطائرات والمروحيات والدراجات النارية والزوارق السريعة، إلى جانب ما مجموعه ٥٠ مليون دولار لتمكين نشرها في جميع أنحاء البلد. وفيما يتعلق بالتمويل، يجري كل شيء وفقاً لخطة الإنفاق ويُظهر معدل تنفيذ يبلغ أكثر من ٧٢ في المائة. وتعمل الحكومة على تزويد اللجنة بـ ١٢٢ مليون دولار من التمويل المطلوب للمراحل الحرجة المتبقية.

وعلى الصعيد الأمني، تم تجنيد وحدات إضافية من الشرطة وتدريبها. وسوف تنشر قريباً وفقاً لخطة أمنية ينتظر أن يقرر قريبا قانون تنظيمي جديد تنفيذها. وسوف تستخدم بعض هذه الوحدات أيضاً لتوفير الأمن للمرشحين لرئاسة الجمهورية.

وفيما يتعلق بإدارة المنازعات الانتخابية، أنشئت محاكم الاستئناف في ٢٦ مقاطعة في البلد وتم تعيين القضاة الذين سيرأسونها وتكليفهم بمهامهم وتدريبهم. وقد أبلوا بلاء حسناً بالفعل في إدارة المنازعات التي نشأت أثناء تقديم الترشيحات وقدموا مقترحات لتحسين أماكن عملهم وتأمينها.

وبالعودة إلى المسائل التي لا تزال مصادر قلق لدى المعارضة وبعض أعضاء المجتمع المدني، على النحو المشار إليه في التقرير قيد المناقشة، فقد كان من دواعي سرور وفد بلدي أن تمكن أعضاء المجلس من إجراء زيارة عمل في تشرين الأول/أكتوبر إلى كينشاسا، حيث تسنت لهم فرصة مناقشة جميع هذه المسائل مع موظفي اللجنة الانتخابية وسلطات بلدي، فضلاً عن جهات معنية أخرى في العملية الانتخابية.

وأعتقد اعتقاداً راسخاً أنه عندما يتعلق الأمر بآلات التصويت، فإن مناقشاتنا واختبار الآلات الذي جرى على أرض الواقع وضعت الآن حدا لأي مخاوف ربما كانت لدى أعضاء المجلس عن استخدامها. وفي رأينا، فحقيقة أننا عندما نتعامل مع ٠١٦ ٣٥ من المرشحين لهذه الانتخابات الثلاثة مجتمعة والمقرر عقدها معاً، فإن آلات التصويت – مقارنة بـ ٥٤ صفحة من السجل الانتخابي الذي يحوي صور جميع المرشحين – هي يدويا أسهل طريقة يستخدمها الناخبون. ويمكن لممثلي المعارضة السياسية والمجتمع المدني الذين دعتهم اللجنة لاختبار الآلات أن يشهدوا أيضاً على ذلك. وهم يفهمون أن الآلات لن تقوض موثوقية نتائج التصويت لأن الآلة، كما سبق وأن شرحنا، لا تعمل إلا على طباعة بطاقة الاقتراع التي يودعها الناخب في صناديق الاقتراع. وبعد هذه العملية، سيجري عد الأصوات يدوياً أمام الشهود والمراقبين.

وكما فعلت اللجنة الانتخابية في شأن آلات التصويت، فقد قدمت أيضاً توضيحات بالنسبة للسجل الانتخابي. وقد دققته المنظمة الدولية للفرنكفونية، وخلصت إلى أنه جامع وشامل وموثوق به ومحدَّث. وهو الآن يضم ما عدده ٤٠ ٠٢٤ ٨٩٧ ناخباً. وقد نُشرت القوائم المؤقتة من أجل إجراء مشاورات بشأن التعديلات المحتملة، وأسقطت أسماء ٦ ٥٠٠ ٣١٨ من الناخبين منها بعد عملية تنقيح و ٢٠٨ ٣٣٧ اسماً آخر إثر التدقيق، بحيث يبقى الآن ٤٠ ٠٢٤ ٨٩٧ من الناخبين على القوائم الانتخابية.

وبالنسبة للناخبين البالغ عددهم ٦ ملايين ناخب المسجلين دون بصمات الأصابع، فقد أكدت المنظمة الدولية للفرنكوفونية، التي أجرت عملية مراجعة السجل الانتخابي، وأشارت إلى المسألة، في استنتاجاتها على أنها لا تعرّض للخطر وضع التصويت بالنسبة للأشخاص المعنيين.

وفيما يتعلق بتنفيذ تدابير بناء الثقة والقيود المفروضة على الحيز السياسي، سأكون ممتنا إن لم أضطر لتكرار التوضيحات التي سبق أن قدمتها إلى المجلس في مناسبات عديدة سابقة. إلا أنه، في رأينا المتواضع، من المهم ملاحظة أن الحكومة قد اتخذت بالفعل عددا من التدابير لتلبية الاحتياجات المبينة في الاتفاق السياسي المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ فيما يتعلق بإطلاق سراح ما يسمى بالسجناء السياسيين. فقد تم الإفراج عن جميع المصنفين في هذه الفئة، باستثناء شخصين لا يزالان محتجزين على إثر ارتكاب مخالفات عادية وليس لأسباب سياسية. وفي ضوء ذلك، فإن وفد بلدي بالتالي لا يشاطر الرأي الوارد في الفقرة ١٦ من التقرير القائل بأنه لم يحرز أي تقدم في تنفيذ تدابير بناء الثقة.

وعلى العكس من ذلك، فيما يتعلق بالقيود المفروضة على الحيز السياسي، نشعر بأننا نستطيع القول أن جمهورية الكونغو الديمقراطية أصبحت الآن أحد بلدان منطقة وسط أفريقيا الذين يتمتع مواطنوها – من السياسيين، والمدنيين العاديين، والصحفيين، والنشطاء من مختلف المجالات – بحيز واسع النطاق للغاية وأحيانا مفرط من الحريات. ومع وجود ٦٠١ من الأحزاب السياسية، و ٤٧٦ محطة إذاعة، و ٢١٠ قناة تلفزيونية، و ٤٤٥ وسيلة إعلام مطبوعة وغيرها من وسائط الإعلام، فإن جمهورية الكونغو الديمقراطية تسجل رقما قياسيا فيما يتعلق بالحرية السياسية وحرية التعبير. وبطبيعة الحال، ليس كل شيء على ما يرام، كما هو الحال في أي بلد آخر. غير أننا لا نزال منفتحين ونبذل دائما قصارى جهدنا للتكيف مع متطلبات حقوق الإنسان والديمقراطية. وفي هذا الصدد، على نحو ما يعترف التقرير، تم السماح بوجه عام بإجراء الاحتجاجات العامة في كانانغا، ومقاطعة كاساي الوسطى، وكينشاسا. وإن لم يتم السماح بها في أجزاء أخرى من البلد، فإن ذلك لا يعني بأي حال من الأحوال خنق حرية الكلام أو التجمع أو التعبير بل إنه لحماية النظام العام.

وبغية إغلاق هذا الفصل، تود حكومة بلدي أن تؤكد لأعضاء المجلس أن الحملة الانتخابية، التي ستبدأ خلال تسعة أيام، ستتم في إطار الاحترام الكامل للقانون الانتخابي. وستتم معاملة جميع المرشحين على قدم المساواة وسيسمح لهم بالوصول إلى وسائط الإعلام بنفس الشروط. وسيكون لهم مطلق الحرية لتنظيم حملاتهم. ومن المهم الإشارة إلى أن هذه ستكون ثالث انتخابات تجرى في تاريخ البلد. وبالنظر إلى أهميتها، سيطلب من جميع المرشحين إلى التقيد بمدونة قواعد السلوك التي وضعتها اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات من أجل تيسير إجراء الانتخابات. إن المخاطر كبيرة، ولكن يجب ألا تخرج الأمور عن السيطرة.

وإذ أتطرق إلى الحالة الأمنية، ففي حين أن الأمور تبدو هادئة نسبيا في أماكن أخرى في البلد عموما، فإن الحالة في منطقتي بيني وبوتمبو في شمال كيفو لا تزال تثير القلق في أعقاب

الهجمات المتكررة التي تشنها بعض الجماعات المسلحة، ولا سيما تحالف القوى الديمقراطية. وهذه الحالة يمكن أن تؤثر سلبا على إجراء الانتخابات في هذا الجزء من البلد، وكذلك على إدارة التصدي لوباء الإيبولا. ولهذا السبب يرحب بلدي بالعملية المشتركة للتصدي للهجمات، التي بدأتها مؤخرا القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. أما عن تفشي فيروس إيبولا، تواصل حكومة بلدي، إلى جانب الدعم المقدم من شركائنا، جهودها من أجل القضاء عليه.

وكما سبق أن أكدنا عند مخاطبة المجلس، ترى حكومة بلدي أن الطريق إلى الانتخابات لا رجعة فيه. والشعب الكونغولي عازم ومستعد لممارسة حقه السيادي في اختيار قادته في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر. وفي هذا السياق، سيتفق المجلس معنا على أن أولئك الذين يدعون إلى رفض آلات التصويت والقيام بتقييم جديد للسجل الانتخابي قبل أسابيع قليلة من الانتخابات ليسوا مستعدين للانتخابات حقا، أو ليست لديهم رغبة حقيقية في المشاركة فيها. وبما أن العملية أوشكت على الانتهاء، تتوقع حكومة بلدي وشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية من المجتمع الدولي والأمم المتحدة تقديم ما يلزم من الدعم والتوجيه لاختتامها بشكل ناجح. ولا يسعني أن أختتم بياني دون أن أشكر جميع من التزموا بصورة مباشرة أو غير مباشرة بقضية بلدي لتمكينه من استعادة الاستقرار والسلام الدائم الذي تمس حاجتنا إليه من أجل إعادة بنائه. وأود أن أكرر الإعراب عن تقديرنا العميق لجميع أعضاء مجلس الأمن.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أشكر ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية على بيانه. لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٥.